

جدول المحتويات

الصفحة

تقديم

الباب الأول: لمحة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي

- لمحة تاريخية
- الرؤية والرسالة والقيم
- الأهداف الوطنية التي تساهم وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تحقيقها
- الأهداف المؤسسية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي
- الهيكل التنظيمي
- المهام والواجبات

الباب الثاني: تصنيف المتعاملين والخدمات المقدمة

- قائمة المتعاملين
- الخدمات المقدمة للمتعاملين:
 - الخدمات المقدمة إلى فئات المتعاملين الخارجيين
 - الخدمات المقدمة إلى فئات المتعاملين الداخليين

الباب الثالث: الانجازات والتطلعات

- أولاً: التخطيط والمتابعة والتقييم
- ثانياً: إدارة المشاريع الرأسمالية الممولة من المساعدات الخارجية
- ثالثاً: التعاون الدولي
- رابعاً: التنمية المحلية ومكافحة الفقر والبطالة

الباب الرابع: نبذة عن الدراسات المعدة من قبل الوزارة لعام 2006

الباب الخامس: تعزيز التوجه الاستراتيجي وبناء القدرات المؤسسية

- تطوير الإدارة الاستراتيجية باستخدام منهج "بطاقات الأداء المتوازن" Balanced Scorecards
- تطوير وتطبيق أنظمة الموارد البشرية، ومنهجيات الإدارة الحديثة، وإدارة الجودة، واستخدامات التكنولوجيا المساندة.
- تطوير وتحفيز الموارد البشرية في الوزارة لعام 2006
- المشاركة في جائزة الملك عبدالله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية/ الدورة الثالثة (2006-2007)

تقديم

أعزائي القراء الكرام،
تحية طيبة وبعد،



يأتي إصدار تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي للعام 2006 في مرحلة تتطلب تكثيف الجهود والسعي الدؤوب لتعزيز دور هذه الوزارة في المساهمة في جهود الحكومة لتحقيق التنمية المستدامة، وتنفيذ المهام المناطة بها وتحقيق أهدافها على أتم وجه وبأفضل السبل وحسب أفضل الممارسات.

وضمن مبادرات بناء القدرات المؤسسية للارتقاء إلى مستوى التميز في الأداء، وسعيًا لتمكين التوجه الاستراتيجي في هذه المؤسسة، فقد قامت الوزارة في عام 2006 ببناء نظام لإدارة خطتها الإستراتيجية ومتابعتها باستخدام منهج بطاقات الأداء المتوازن (Balanced Scorecards)، وبذلك تكون وزارة التخطيط والتعاون الدولي المؤسسة الحكومية الريادية الأولى في تطبيق هذا المنهج.

وحرصاً من وزارة التخطيط والتعاون الدولي على تحقيق أهدافها المؤسسية فقد قامت خلال العام 2006 بتنفيذ عدد من الأنشطة والبرامج بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات المختلفة. كما يورد التقرير في طياته هذه الأنشطة التي من شأنها تحقيق الأهداف الوطنية والارتقاء إلى مستوى عالٍ من الأداء والتميز ينال رضى المتعاملين.

ولقد ساهمت الوزارة من خلال كوادرها في ترجمة أهداف الأجندة الوطنية إلى برنامج عمل تنفيذي للحكومة للأعوام 2007-2009 والذي أشرفت الوزارة على إعداده بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات المعنية، كما وتسعى إلى تعظيم الاستفادة من الموارد المالية المتاحة والبحث عن مصادر تمويلية جديدة لضمان تنفيذ هذا البرنامج وبرنامج مبادرة "كلنا الأردن"، بالإضافة إلى البرامج التنموية الأخرى.

كما تعمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق والمتابعة مع المؤسسات ذات العلاقة لتنفيذ برامج مكافحة الفقر والبطالة، وتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة، ودعم مؤسسات التمويل الميكروي، وتطوير عمل دائرة الإحصاءات العامة لبناء قاعدة بيانات فعالة تسهم في تحسين آلية صنع القرار التنموي في مختلف القطاعات الاقتصادية.

أدعو الله العلي العظيم أن يوفقنا لما فيه رفعة ونماء الوطن الغالي في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

سهير العلي

وزير التخطيط والتعاون الدولي

الباب الأول: لمحة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي

لمحة تاريخية

1952 مجلس الأعمار	(قانون مجلس الأعمار) قانون رقم (37) لسنة 1952	ركز المجلس اهتمامه على تطوير بعض المشاريع الإنمائية الأساسية كمحطة الأبحاث العلمية الزراعية في دير علا، وإنشاء قسم القروض الزراعية، والمباشرة بفتح الطريق الصحراوي، ومشاريع التحريج وبناء مستودعات الحبوب وغيرها. ومعظم التمويل كان من القروض والمنح البريطانية.
1954 مكتب الخدمات الموحدة "OCS"	"بدون قانون"	أنشئ لإدارة المشاريع الاقتصادية والفنية التي تمول بمخصصات أمريكية.
1957 مجلس الأعمار (إعادة تأسيس برئاسة رئيس الوزراء)	(قانون مجلس الأعمار) قانون مؤقت رقم (15) لسنة 1957	قام بتصفية مجلس الأعمار السابق مع الاستمرار بتنفيذ مشاريعه، وكذلك تصفية مكتب الخدمات الموحدة وإدارة المشاريع القائمة وكان من مهامه وضع وتخطيط سياسة الإنماء الاقتصادي في الأردن بما في ذلك إعداد برنامج اقتصادي شامل.
1966 المجلس القومي لتخطيط القوى البشرية	قانون المجلس القومي لتخطيط القوى البشرية، قانون مؤقت رقم (101) لسنة 1966	مهمته الإشراف على حاجات المجتمع الأردني من القوى البشرية العاملة على مختلف المستويات، وإقرار السياسة العامة لمختلف المستويات الدراسية في الأردن. والإشراف على إعداد برنامج شامل طويل المدى لإعداد القوى البشرية اللازمة وتدريبها بما يتفق مع متطلبات حاجة الدولة للتنمية (أنشئ هذا المجلس لا ليحل محل مجلس الأعمار وإنما ليكون مكملاً له).
1971 المجلس القومي للتخطيط	قانون التخطيط رقم (68) لسنة 1971	حل محل مجلس الإعمار والمجلس القومي لتخطيط القوى البشرية وقانونه يلغي قانون مجلس الإعمار رقم (15) لسنة 1957 وقانون المجلس القومي لتخطيط القوى البشرية المؤقت رقم (101) لسنة 1966.
1984/11/1 وزارة التخطيط	قانون رقم (68) لسنة 1971	حلت محل المجلس القومي للتخطيط وتقوم بمهامه وتعمل بموجب قانونه.
2003/10/25 وزارة التخطيط و التعاون الدولي	قانون رقم (68) لسنة 1971	حلت محل وزارة التخطيط وتقوم بمهامها وتعمل بموجب نفس القانون.



الرؤية:

"مؤسسة حكومية رائدة لها مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة "

الرسالة:

" تنسيق جهود التنمية للنهوض بمستوى الاقتصاد الوطني ورفع مستوى المعيشة عن طريق اعداد ومتابعة تنفيذ وتقييم خطط التنمية، وتوطيد أواصر التعاون الاقتصادي والفني والمالي مع مختلف الدول والهيئات والمؤسسات الدولية بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة"

القيم:

ثقافة التميز
روح الفريق الواحد
التطوير والتحسين المستمر
المبادرة المثابرة وتحمل المسؤولية
بناء القيادات

الأهداف الوطنية التي تساهم وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تحقيقها:

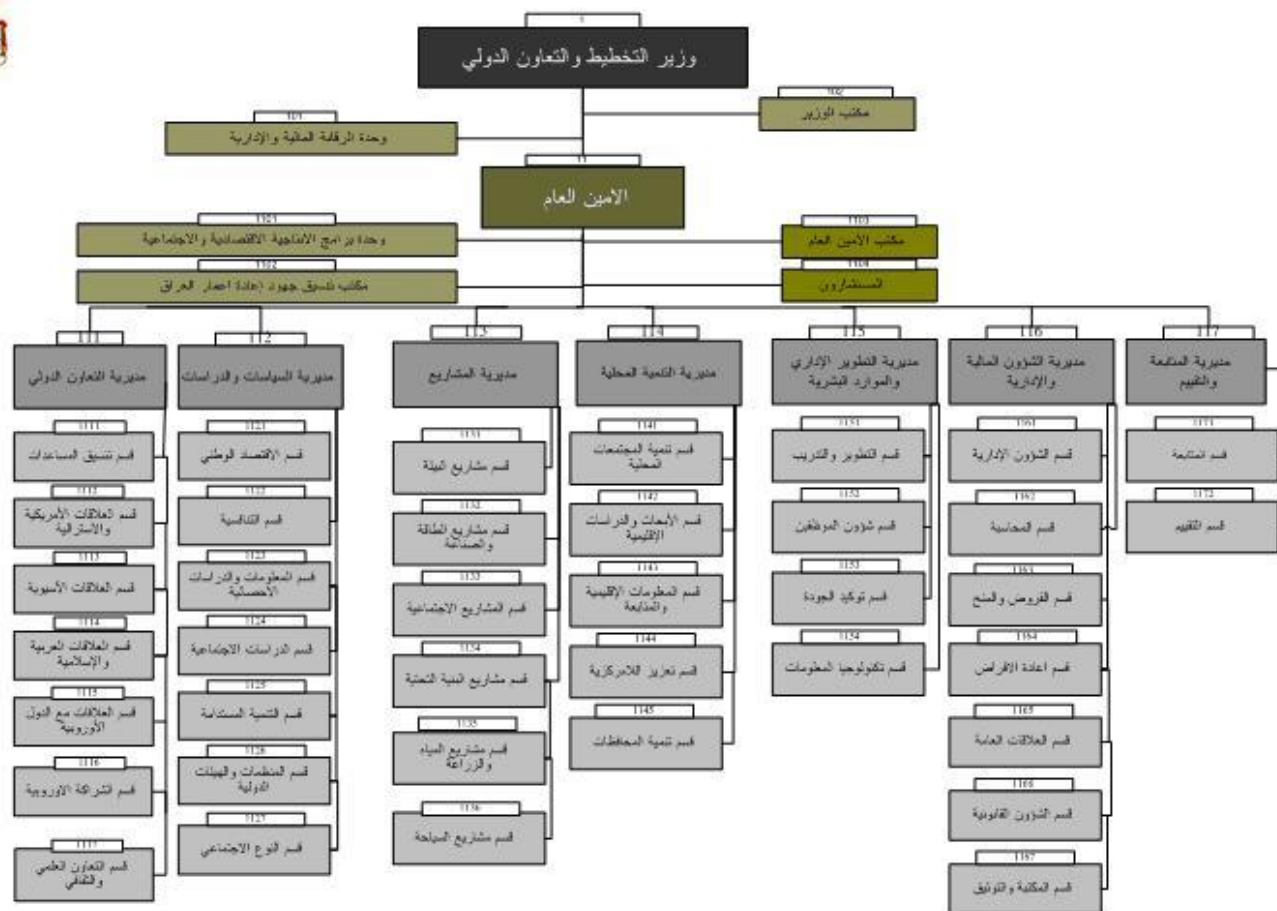
1. تعزيز النمو الاقتصادي المستدام

2. مكافحة الفقر والبطالة
3. تحقيق التوازن التنموي بين الأقاليم والمحافظات و تعزيز مفهوم الحاكمية الرشيدة والتشاركية
4. زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتحسين بيئته الاستثمارية
5. المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي

الأهداف المؤسسية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي:

1. تعظيم الاستفادة من الموارد المالية المتاحة لتمويل البرامج التنموية.
2. تطوير الآليات والأدوات التخطيطية اللازمة لإعداد ومتابعة وتقييم الخطط والبرامج التنموية.
3. تطوير التنمية المحلية وفق نهج تشاركي يهدف إلى مكافحة الفقر والبطالة.
4. تمكين العلاقة مع الشركاء
5. تطبيق أفضل الممارسات والمعايير في الإدارة

الهيكل التنظيمي



المهام والواجبات

1. رسم السياسة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.
2. متابعة سبل تحقيق الأهداف الوطنية وأولوياتها من خلال تنمية القطاعات المختلفة.
3. التنسيق بين نشاطات الوزارات والمؤسسات الأخرى فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القطاعي لضمان كفاءة التنفيذ وتحقيق الأهداف المتوخاة.
4. وضع الآليات التي تضمن الوصول إلى مرجعية موحدة لإدارة التنمية في محافظات وأقاليم المملكة.
5. تطوير الاستراتيجيات المستقبلية من خلال العمل مع المؤسسات الدولية لتوفير البيئة المناسبة لقيام القطاع الخاص بدوره المنشود في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
6. وضع برامج واليات لرفع القدرات المؤسسية للوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية على المستوى الوطني ومستوى المحافظات، لضمان اتساق الخطط والبرامج الوطنية وتنفيذها حسب الخطط الموضوعة.
7. توفير وإدارة التمويل اللازم للمشاريع التنموية من مختلف المصادر التمويلية من خلال القروض والمنح والمساعدات الفنية، بالتنسيق مع وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة.
8. العمل كحلقة وصل بين الجهات الدولية المانحة والوزارات والمؤسسات الحكومية.
9. وضع آلية للمتابعة والتقييم والمراقبة والمساءلة في تنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع التنموية بالتعاون مع الجهات المعنية، واقتراح التعديلات المناسبة لها كلما اقتضت الضرورة ذلك.
10. تقييم السياسات النقدية والمالية والتجارية والتأكد من انسجامها مع أهداف الاستراتيجيات والبرامج التنموية.
11. تقييم السياسات والبرامج المتعلقة بالتخاوصية وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.
12. وضع السياسات والإجراءات الكفيلة بتعزيز العلاقة مع المؤسسات الاقتصادية الإقليمية والدولية بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية، والتأكيد على دور الوزارة المحوري في هذا الخصوص.
13. التنسيق مع دائرة الموازنة العامة والمؤسسات والدوائر ذات العلاقة لإعداد الموازنة الرأسمالية للدولة لضمان انسجامها مع الخطط والبرامج طويلة ومتوسطة الأمد.
14. التعاون مع وزارة المالية في مختلف مراحل إدارة الدين العام الداخلي والخارجي.
15. متابعة الأهداف والبرامج الزمنية التي أوصت بها المبادرات والمؤتمرات الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية الألفية.
16. إعداد قاعدة بيانات شاملة حول مختلف المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الوطني.
17. دراسة وتحليل المؤشرات الاقتصادية العالمية ووضع التنبؤات حولها ودراسة أثرها على الاقتصاد الوطني.
18. أية مهام أخرى ذات علاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية يرى مجلس الوزراء أو رئيس الوزراء تكليفها بها.

الباب الثاني: تصنيف المتعاملين والخدمات المقدمة

1 - قائمة المتعاملين Stakeholders List

يوضح الجدول التالي تصنيف المتعاملين Stakeholders List وعلى النحو التالي:

<ul style="list-style-type: none"> • الجهات التمويلية الأمريكية والكندية والاسترالية ودول أمريكا الجنوبية، وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للإنماء الدولي (USAID) • منظمات ومؤسسات الأمم المتحدة: / UNDP / ILO / UNFPA / UNICEF / UNIDO / FAO / ESCWA / COMCEC • IFAD ، UNIFEM / IOM/ UNESCO • الاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي • الدول والجهات الأوروبية المانحة (ألمانيا، فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، سويسرا، السويد، الدنمرك الخ) • الدول والجهات الآسيوية (اليابان، الصين، كوريا) • البنك الدولي • الصناديق العربية والإسلامية: البنك الإسلامي للتنمية / الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي / الصندوق السعودي للتنمية / صندوق أبو ظبي للتنمية / الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية / صندوق أوبك للتنمية الدولية 	<p>الجهات المانحة Donors</p>
<ul style="list-style-type: none"> • جميع الوزارات • المؤسسات الرسمية على سبيل المثال لا الحصر: <ul style="list-style-type: none"> - مؤسسة الإقراض الزراعي، مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري، مؤسسة الغذاء والدواء، مؤسسة المواصفات والمقاييس، مؤسسة المدن الصناعية، مؤسسة تشجيع الاستثمار، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، مديرية التأمين الصحي، مؤسسة الضمان الاجتماعي، مديرية التقاعد، المؤسسات الإعلامية، سلطة المصادر الطبيعية، البنك المركزي، ديوان المحاسبة، وكالات الأنباء الأردنية، سلطة الطيران المدني • الدوائر الرسمية على سبيل المثال لا الحصر: <ul style="list-style-type: none"> - دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الجمارك، دائرة الموازنة العامة، دائرة الأرصاد الجوية، ديوان الخدمة المدنية • الشركات الوطنية: شركة توليد الكهرباء، شركة توزيع الكهرباء، • المراكز الوطنية: المركز الوطني لبحوث الطاقة، المركز الوطني للبحوث الزراعية، مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني NITC، مركز عمليات الحكومة الالكترونية، مركز عمليات الحكومة الالكترونية • الجامعات والمعاهد الحكومية • دور الخبرة والاستشارات، المكاتب الهندسية • الهيئات المحلية الوطنية: هيئة تنشيط السياحة، هيئة تنظيم قطاع الكهرباء، هيئة تنظيم قطاع النقل العام، هيئة الطاقة النووية • النقابات، مراكز التنمية الاجتماعية، التعاونيات 	<p>الوزارات والمؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المحلي والمؤسسات الأهلية (Line Ministries, NGOs, and Local Governments)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • مجلس الوزراء 	<p>رئاسة الوزراء (Prime Ministry)</p>

يوضح هذا الجزء الخدمات المتنوعة التي تقدمها وزارة التخطيط والتعاون الدولي ممثلة بمديرياتها ووحداتها الفنية المختلفة للوزارات والمؤسسات الوطنية، والدول والجهات الخارجية، كما يوضح في القسم الثاني منه الخدمات التي تقدمها المديريات والوحدات المساندة لمتلقي الخدمة الداخلي (مديريات/وحدات/أقسام/موظفين) وعلى النحو الآتي:

1- المديريات والوحدات الفنية: وهي المديريات والوحدات التي تتعامل مع الجهات الخارجية وفئات المتعاملين

- مديرية التعاون الدولي
- مديرية السياسات والدراسات
- مديرية المشاريع
- مديرية التنمية المحلية
- مديرية المتابعة والتقييم
- وحدة برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية
- مكتب تنسيق جهود إعادة اعمار العراق

2- المديريات والوحدات المساندة: وهي المديريات والوحدات التي تساعد المديريات والوحدات الفنية من خلال تطوير بيئة العمل الداخلية وتساعد في تقديم الخدمات المساندة لعمل المديريات والوحدات الفنية.

- مديرية التطوير الإداري والموارد البشرية
- مديرية الشؤون المالية والإدارية
- وحدة الرقابة المالية والإدارية

مديرية التعاون الدولي		
الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهات المتلقية لهذه الخدمة
إيجاد مصادر تمويلية لطلبات التمويل	تهدف هذه الخدمة إلى ضبط عملية البحث عن مصادر ونوافذ تمويلية لطلبات تمويل المشاريع الواردة إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وتنسيق عملية التمويل بحيث تتماشى مع التوجهات والأولويات التمويلية	الجهات المحلية المستفيدة
تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الثقافية والعلمية	تهدف هذه الخدمة إلى تحضير وإعداد وتوقيع الاتفاقيات الثقافية والعلمية بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي وممثل الدولة أو الجهة المعنية	
ضبط عملية الترشيح للدورات والبعثات	تهدف هذه الخدمة إلى ضبط عملية الترشيح لحضور أو المشاركة في أية دورات أو بعثات خارجية مقدمة إلى قسم التعاون العلمي والثقافي في الوزارة.	
التوعية باتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية	تهدف هذه الخدمة إلى تعظيم الاستفادة من الفرص والإمكانات التي تتيحها اتفاقية الشراكة الأردنية-الأوروبية بما في ذلك البرامج والمبادرات الثنائية والإقليمية المنبثقة عنها.	القطاع الخاص والجهات الحكومية المعنية

مديرية السياسات والدراسات		
الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
دراسة اتفاقيات القروض الخارجية	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة اتفاقيات القروض الخارجية وبيان الأثر المالي والاقتصادي المترتب عليها.	أي جهة تقوم بتحويل هذه الاتفاقية للمديرية داخليا وخارجيا
دراسة سبل تدعيم التجارة البينية	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة سبل تدعيم التجارة البينية بين الدول العربية وإقامة التكتلات الاقتصادية	رئاسة الوزراء والوزارات
متابعة تطورات المديونية الخارجية	تهدف هذه الخدمة إلى توضيح عملية متابعة تطورات المديونية الخارجية وتقييم الأثر المصاحب لهذه التطورات	
تابع...مديرية السياسات والدراسات		

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
دراسة الموازين السلعية	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة الموازين السلعية لأهم المنتجات الزراعية والصناعية المنتجة محلياً ومدى كفايتها لسد الحاجات المحلية وإمكانية التصدير .	رئاسة الوزراء و الوزارات الباحثين والصحافة
دراسة تطورات التجارة الخارجية	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة تطورات التجارة الخارجية وتأثيرها على كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات.	
إعداد التوقعات حول المؤشرات الاقتصادية	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد التقارير بخصوص التوقعات الاقتصادية، والتي يتم إعدادها بشكل ربعي.	
دراسة الأداء الاقتصادي	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد الدراسات والتقارير حول الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي والقطاعي.	
مراقبة الحسابات القومية والمالية والقطاع النقدي	تهدف هذه الخدمة إلى تقييم ومتابعة الإجراءات والتطورات والسياسات المتعلقة بالحسابات القومية والمالية العامة والقطاع النقدي.	
مراقبة الأداء الاقتصادي من خلال نظام الإنذار المبكر	تهدف هذه الخدمة إلى تعزيز القدرات على إدارة الأزمات في المملكة للمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي والاجتماعي والسياسي والبيئي	رئاسة الوزراء واللجنة التوجيهية لنظام الإنذار المبكر
إعداد دراسات تحسين المقدرة التنافسية	تهدف هذه الخدمة لإعداد دراسة حول قطاع أو موضوع معين، وذلك لتحسين المقدرة التنافسية في المملكة الأردنية الهاشمية	رئاسة الوزراء الوزارات القطاع الخاص
متابعة ترتيب تنافسية الأردن	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة ترتيب تنافسية الأردن من خلال تقرير التنافسية العالمي وتقرير التنافسية العربي والكتاب السنوي للتنافسية، وتحليل نتائج هذه التقارير	
المساهمة في إعداد وتحديث الخطط الوطنية	تهدف هذه الخدمة إلى: - أعداد الإطار الكلي للاقتصاد الوطني - إدماج الأهداف الإنمائية الألفية في الخطط والبرامج الوطنية	رئاسة الوزراء الوزارات والمؤسسات الرسمية
إعداد النماذج الاقتصادية	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد النماذج الاقتصادية بشكل نصف سنوي ليتم استخدامها في تحديد التنبؤات الاقتصادية	رئاسة الوزراء الوزارات
دراسة الأبعاد الاقتصادية للقوانين والأنظمة	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة الأبعاد الاقتصادية للقوانين والأنظمة في حال طلب ذلك من مديرية السياسات والدراسات	رئاسة الوزراء الوزارات
مراقبة المؤشرات الآتية والريادية	تهدف هذه الخدمة إلى توضيح خطوات إعداد جداول دورية لأهم المؤشرات الآتية والريادية.	
تابع...مديرية السياسات والدراسات		

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
إنشاء وتحديث بنك المعلومات الاقتصادي	تهدف هذه الخدمة إلى توضيح خطوات إنشاء بنك معلومات خاص بالبيانات والمتغيرات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية ليتم استخدامه للمساعدة في إجراء الدراسات والتقارير الاقتصادية أو الإحصائية	رئاسة الوزراء الوزارات
ضبط التعامل مع منظمة الأمم المتحدة	تهدف هذه الخدمة إلى توضيح عملية التعامل والاستفادة من برامج مساعدات وكالات الأمم المتحدة	<ul style="list-style-type: none"> الوزارات، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية منظمات خاصة ذات علاقة ببرامج الأمم المتحدة
توفير التمويل للمشاريع التنموية والمساعدات الفنية والمنح من خلال مجموعة البنك الدولي	تهدف هذه الخدمة إلى تمويل المشاريع من خلال منحة أو قرض مقدم من البنك الدولي	<ul style="list-style-type: none"> الوزارة المعنية الجهة المنفذة الجهة المستفيدة

مديرية المشاريع		
الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
المشاركة في وضع الخطط التنموية	تهدف هذه الخدمة إلى: - تحديد الأولويات ضمن القطاعات المختلفة	الوزارات والمؤسسات الحكومية
دراسة مقترحات المشاريع المقدمة للتمويل	تهدف هذه الخدمة إلى: - ضمان وضوح أهداف المشروع ومدى انسجامها مع الأهداف الوطنية - قابلية مقترح المشروع للتمويل الدولي	الوزارات والمؤسسات الحكومية
إعداد قاعدة بيانات للمشاريع ذات الأولوية	تعظيم الاستفادة من الموارد المالية المتاحة	الوزارات والمؤسسات الوطنية

تابع...مديرية المشاريع

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
متابعة المشاريع قيد التنفيذ	تهدف هذه الخدمة إلى: - متابعة المشاريع التي تنفذها مختلف الوزارات والمؤسسات من حيث نسبة الانجاز ومراجعة خطط العمل وتقارير تقدم سير العمل فيها، وتحديد الصعوبات والمعوقات التي تؤثر على تنفيذها والتنسيق مع الجهات المعنية لوضع البرامج الكفيلة بتجاوز هذه المعوقات	- الجهات المستفيدة - الجهات الممولة
مرافقة بعثات التمويل	تهدف هذه الخدمة إلى: - ضمان التنسيق الكامل ما بين مصادر التمويل الخارجية والجهات الوطنية المنفذة للبرامج والمشاريع الإنمائية	الجهات الممولة الجهات المعنية بالمشاريع
المشاركة في إعداد الموازنات	تهدف هذه الخدمة إلى المساعدة في إعداد مشروع موازنات الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة	الوزارات والمؤسسات المعنية

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
إعداد تقارير تقدم سير العمل	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد التقرير الشهري لتقدم سير العمل في متابعة تنفيذ المشاريع التنموية في جميع المحافظات	منسق المحافظة المعني
تقييم البرامج والاستراتيجيات والسياسات التي تعنى بمجال التخطيط الإقليمي	تهدف هذه الخدمة إلى توضيح خطوات تقييم البرامج والاستراتيجيات والسياسات التي تعنى بنشاطات التخطيط الإقليمي أو تتداخل معه	الجهات التي لها علاقة بمجالات التخطيط الإقليمي
تفعيل دور المشاريع الوطنية في تنمية المجتمعات المحلية	تهدف هذه الخدمة إلى تفعيل جميع المشاريع الوطنية التي لم تتجح في تحقيق المستوى المطلوب في تنمية وتطوير المجتمعات المحلية المحيطة بها	رئاسة الوزراء الوزارات المجتمع المحلي
دراسة الطلبات المقدمة من الجمعيات	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة طلبات الجمعيات والأندية المقدمة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي بهدف القيام بتوفير منحة عن طريق المنح المتاحة	
دراسة المحددات في المناطق الأقل نمواً	تهدف هذه الخدمة إلى تحديد المحددات التي تواجه العمل الاجتماعي والتطوعي في المناطق الأقل نمواً وذلك من خلال تقييم أداء الجمعيات الخيرية فيها والعمل على وضع الحلول المناسبة بالتعاون مع الجهات المعنية.	
تحديث المؤشرات والبيانات على مستوى الأقاليم والمحافظات	تهدف هذه الخدمة إلى تحديث المؤشرات والبيانات على مستوى الأقاليم والمحافظات وتوفير قاعدة بيانات توضح الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمحافظة أو الإقليم بالإضافة إلى استنباط المؤشرات وتحديد الفوارق التنموية بين كافة المحافظات والأقاليم في المملكة.	رئاسة الوزراء الوزارات
متابعة تنفيذ المشاريع التنموية بالمحافظات	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة جميع المشاريع التنموية في المحافظات والتدقيق على سير العمل فيها بالإضافة إلى التأكد من دقة المعلومات الموجودة في تقرير تقدم سير عمل ومتابعة تنفيذ المشاريع التنموية في كافة المحافظات	
التدريب على برنامج الحكومة الإلكترونية	تهدف هذه الخدمة إلى شمول موظفي القطاع العام في المناطق الأقل حظاً بالبرامج التدريبية الخاصة بالحكومة الإلكترونية (ICDL)	موظفو القطاع العام في المناطق الأقل حظاً

مديرية المتابعة والتقييم

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
إعداد وتحديث الخطط الوطنية	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إعداد الخطط التنموية للقطاعات المختلفة في المملكة - إعداد البرامج التنفيذية لهذه الخطط أو المبادرات الوطنية - إدماج الأهداف الإنمائية الألفية في الخطط والبرامج الوطنية 	<ul style="list-style-type: none"> - رئاسة الوزراء - الوزارات والمؤسسات الرسمية - المؤسسات الدولية
متابعة الخطط والبرامج والمشاريع	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - ضمان توافق الخطط الوطنية مع الأهداف والمبادرات والأولويات والغايات الوطنية. - توفير كافة المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات في الوزارات والمؤسسات الحكومية. - ضمان كفاءة تنفيذ الخطط والبرامج بما ينسجم والأهداف الموضوعة لها. - الاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية المتاحة بما ينسجم مع الأهداف والأولويات الوطنية - إعادة هيكلة وتنظيم المؤسسات في مجال المتابعة والتقييم ومأسسة هذه العملية 	<ul style="list-style-type: none"> - رئاسة الوزراء - مجلس الأمة - الوزارات والمؤسسات الحكومية - المؤسسات الدولية - الجهات المانحة
تقييم البرامج والمشاريع	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - دراسة مدى توافق أهداف البرنامج/المشروع مع الأهداف والاستراتيجيات الوطنية. - تحديد مستوى الكفاءة في التطبيق والإدارة للمشروع وتحديد مواطن الضعف في أنظمة الإشراف والمتابعة والخروج بالتوصيات والحلول لرفع مستوى الأداء. - تقدير مدى تقدم سير العمل نحو تحقيق الأهداف المنشودة 	

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
تنفيذ مشاريع البنية التحتية والإسكان: - مشروع تطوير البنية التحتية في المناطق الفقيرة - مشروع تطوير البنية التحتية الداعمة للاستثمار - مشروع إسكان الأسر الفقيرة	تهدف هذه المشاريع إلى تحسين المناخ والظروف المعيشية للمجتمعات الفقيرة من خلال تطوير البنى التحتية في المناطق المستهدفة	المجتمعات الفقيرة في مختلف التجمعات السكانية في المملكة
تنفيذ مشاريع تطوير المشاريع الصغيرة: - الإقراض الصغير والمتوسط - مراكز تعزيز الإنتاجية (إرادة) - كيف تبدأ مشروعك - كيف تطور مشروعك	تهدف هذه المشاريع إلى دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم خدمات استشارية وإدارية ومالية تتلاءم مع طبيعة هذه المشاريع والتي من شأنها مساعدة الأفراد في المناطق المستهدفة على إنشاء و/أو تطوير وتوسيع مشاريعهم الإنتاجية	أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة
تنفيذ مشاريع المنح الصغيرة والتدخل المباشر: - بناء القدرات المؤسسية لمؤسسات المجتمع المحلي (برنامج قدرات) - مشاريع المنح الصغيرة والتدخل المباشرة	تهدف هذه المشاريع إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وذلك عن طريق زيادة الدخل للمجتمع المحلي من خلال إقامة مشاريع إنتاجية، إضافة إلى وضع الحلول المباشرة للمشكلات التنموية الظاهرة وذلك من خلال مشاريع التدخل المباشر	المنظمات المجتمعية وغير الحكومية (NGOs)
تنفيذ مشاريع التنمية المحلية الشاملة: - برنامج التجمعات الريفية - المشاريع الريادية ومناطق جيوب الفقر	الهدف من تنفيذ مبادرات التنمية المحلية الشاملة هو خلق اقتصاديات محلية مستدامة من خلال تنفيذ المشاريع الإنتاجية التنموية وتعزيز المشاركة المحلية في عملية التنمية بهدف تمكين المجتمعات المحلية من أخذ زمام المبادرة على عاتقها مستقبلاً في تنفيذ المشاريع وتمويلها محلياً	- NGOs - المجتمعات المحلية في مناطق جيوب الفقر

الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الخدمات المقدمة
<ul style="list-style-type: none"> - الحكومة الأردنية - الحكومة العراقية - المؤسسات العاملة في مجال اعمار العراق - رجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين والأجانب في الأردن - رجال الأعمال والمستثمرين في العراق - السفارات والوكالات الأجنبية والعربية المعنية في إعادة اعمار العراق - منظمات الأمم المتحدة - البنك الدولي - مؤسسة التمويل الدولية 	<ul style="list-style-type: none"> - وضع الآليات المناسبة لتطوير وتعزيز العلاقة مع العراق في كافة المجالات، وتطوير هذه الآليات بما يخدم مصلحة البلدين. - التنسيق بين جميع الوزارات والمؤسسات الرسمية والقطاع الخاص فيما يتعلق بتطوير التعاون الاقتصادي والفني والثقافي والعلمي والأمني مع العراق. - تنسيق الجهود الحكومية وكذلك القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في مجال إعادة إعمار العراق - التنسيق مع المؤسسات الدولية التي تعمل في مجال إعادة إعمار العراق وبشكل خاص العاملة منها في الأردن مثل المكتب المؤقت للبنك الدولي- عمان الذي يقوم بإدارة عمليات البنك في العراق، وكذلك الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي (USAID)، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، ووكالات الأمم المتحدة ذات العلاقة مثل برنامج الغذاء العالمي والهيئة السامية لشؤون اللاجئين UNHCR. - العمل على توفير كافة التسهيلات اللازمة لتمكين الشركات الأجنبية الراغبة في المساهمة بعملية إعادة إعمار العراق من الدخول للعراق من خلال الأردن، أو الراغبة بإدارة عملياتها في العراق من الأردن. - إعداد التقارير حول تطور العلاقة مع العراق، وأخرى حول سير العمل في عملية إعادة إعمار العراق. - متابعة نتائج المؤتمرات الدولية والإقليمية حول إعادة إعمار العراق بما في ذلك نتائج مؤتمرات المانحين، للاستفادة منها وإطلاع الجهات الوطنية عليها.

مديرية التطوير الإداري والموارد البشرية

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
تحسين بيئة العمل الداخلية	تهدف هذه الخدمة إلى تنفيذ الإجراءات والمنهجيات الكفيلة بتحسين بيئة وظروف العمل مما يمكن الموظفين من القيام بإعمالهم في أفضل ظروف.	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تخطيط وإدارة الموارد البشرية	تهدف هذه الخدمة إلى وضع الخطط المستقبلية لتأمين العدد المطلوب من الكوادر المؤهلة واللازمة لإنجاز مهام المديريات والوحدات حسب متطلبات الخطة الإستراتيجية، كما تهدف هذه الخدمة إلى إدارة شؤون الأفراد بتطبيق الأنظمة المتطورة في إدارة الموارد البشرية وبحسب أفضل الممارسات	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تطوير وتحفيز الموظفين	تهدف هذه الخدمة إلى تطوير أداء ومؤهلات موظفي الوزارة للارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة وذلك من خلال تطبيق أنظمة التدريب والمكافآت والحوافز وخلق بيئة عمل مناسبة.	جميع مديريات ووحدات الوزارة
توفير وتطوير العنصر التكنولوجي كأداة عمل مساعدة.	تهدف هذه الخدمة إلى تحسين وتطوير الأداء العام للوزارة وتطوير البيئة التقنية في الوزارة وتقديم آخر وسائل التكنولوجيا التي تساعد في الارتقاء بأداء مديريات وأقسام ووحدات الوزارة	جميع مديريات ووحدات الوزارة
دعم ورعاية مشاريع ومبادرات التطوير المؤسسي	تهدف هذه الخدمة إلى رعاية وإنجاح مشاريع التطوير المؤسسي من خلال توفير البيئة الممكنة والموارد اللازمة لهذه المشاريع والمبادرات	جميع مديريات ووحدات الوزارة
الارتقاء بمستوى الأداء في الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى الارتقاء بجودة عمليات ونشاطات الوزارة وغرس ثقافة التميز في الأداء المؤسسي من خلال تطبيق أنظمة إدارة الجودة ومنهج إدارة الجودة الشاملة	جميع مديريات ووحدات الوزارة
الإدارة الإستراتيجية	تهدف هذه الخدمة إلى التنسيق مع جميع مديريات ووحدات الوزارة لوضع وتصميم الخطة الإستراتيجية للوزارة وإدارتها ومتابعة تنفيذها من خلال منهج بطاقات الأداء المتوازن .Balanced Scorecards	جميع مديريات ووحدات الوزارة

مديرية الشؤون المالية والإدارية

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمسائل والأمور المالية	تهدف هذه الخدمة إلى ضمان الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة من خلال إدارة الموارد المالية ومراقبة التكاليف ومتابعة الإجراءات المحاسبية	جميع المديريات والوحدات
تقديم الخدمات الإدارية المساندة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الدعم والإسناد اللوجستي لمديريات ووحدات الوزارة والتي تشمل تأمين كافة احتياجات الوزارة من الخدمات الإدارية واللوازم والصيانة والنظافة وغيرها	جميع المديريات والوحدات
تقديم المشورة القانونية للمديريات والأقسام في الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى بيان الثغرات في القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها وضمان انسجام عمليات ونشاطات الوزارة مع الأنظمة والتشريعات	جميع المديريات والوحدات
إدارة القروض والمنح	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة وتنظيم الجوانب المالية في اتفاقيات القروض والمنح وإعادة الإقراض وفروق الفوائد وتدقيقها ومراجعة مسودات الاتفاقيات التمويلية لإبداء الرأي فيها.	مديريات التمويل والمشاريع
المشاركة في إعداد مشروع قانون الموازنة السنوي للنفقات الجارية والرأسمالية للوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى مناقشة مشاريع موازنات المؤسسات والدوائر الحكومية والإشراف على تنفيذ بنود الموازنة بحسب التشريعات المعتمدة.	جميع المديريات والوحدات
تقديم الخدمات المالية المساندة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الخدمات المالية والمحاسبية للموظفين والمتعلقة بأوضاعهم المالية مثل إجراءات صرف الرواتب والإجازات وبدل التنقلات والسفر...الخ	جميع المديريات والوحدات

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
الفحص المفاجئ على أمين الصندوق	تهدف هذه الخدمة إلى التأكد من مطابقة الواردات والمقبوضات مع الوثائق المرسلة إلى وزارة المالية	مديرية الشؤون المالية والإدارية
تدقيق مستندات الصرف ومطابقتها مع المرفقات	تهدف هذه الخدمة إلى تدقيق وضبط مستندات الصرف والتأكد من مطابقتها للأصول المحاسبية	
مطابقة السجلات والوثائق المالية الخاصة بقسم الشؤون المالية/ المحاسبة	تهدف هذه الخدمة إلى التأكد من مطابقة السجلات والوثائق المالية الخاصة بقسم الشؤون المالية/ المحاسبة مع السجلات والوثائق الموجودة في وحدة الرقابة المالية والإدارية	

الباب الثالث: الانجازات والتطلعات

الانجازات والتطلعات

أولاً: التخطيط والمتابعة والتقييم

بدأت عملية التخطيط في الأردن منذ منتصف القرن الماضي، حيث تم التركيز في تلك الفترة على التخطيط على مستوى المشاريع، تلتها فترة السبعينيات حيث التخطيط على المستوى القطاعي. ومع نهاية عقد التسعينات و بداية الألفية الجديدة انتقلت عملية التخطيط التنموي إلى مفهوم التخطيط التأسيري وذلك انسجاماً مع توجهات جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم الداعية إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاندماج مع الاقتصاد العالمي و تفعيل دور القطاع الخاص كشريك حقيقي ورائد في عملية التنمية.

وضمن هذا الإطار عملت وزارة التخطيط والتعاون الدولي من خلال التنسيق الكامل مع كافة الشركاء في التنمية (الوزارات والمؤسسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص) على تسريع الخطوات نحو تحقيق تنمية مستدامة للاقتصاد الأردني بهدف تحسين مستوى معيشة المواطن، كما أنيطت بالوزارة حسب قانون التخطيط رقم (68) لعام 1971، مهمة متابعة وتقييم الخطط الوطنية ومراقبة أدائها بالتعاون مع مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية، وتهدف آلية المتابعة والتقييم بجوهرها إلى تعظيم الاستفادة من الموارد المالية المتاحة لتحقيق أكبر قدر ممكن من التنمية.

وفي مجال متابعة الخطط والبرامج، تقوم الوزارة برفع تقارير لمجلس الوزراء ومجلس الأمة حول مستوى الانجاز المالي والحسي في هذه الخطط والبرامج، ويبين التقرير مستوى الانجاز للسياسات والبرامج والمشاريع التي تضمنتها الخطة بالإضافة إلى المؤشرات على مستوى الاقتصاد الكلي.

ولأهمية المتابعة والتقييم في دعم صانعي القرار في مجالات التنمية المستدامة، فتعمل الوزارة على مأسسة عملية المتابعة والتقييم للخطط والبرامج، من خلال إيجاد نظام فعال يهدف للتأكد من تحقيقها لأهدافها التنموية وضمان انعكاس آثارها الايجابية على المواطنين، بالإضافة إلى المساعدة في بناء القدرة المؤسسية لدى مختلف مؤسسات الدولة لتمكينها من وضع أولوياتها التنموية وعكسها في برامجها ومشاريعها المستقبلية.



في مجال التخطيط قامت الوزارة بما يلي:

■ إعداد برنامج عمل تنفيذي للحكومة للأعوام 2007-2009 بالتنسيق مع الجهات المعنية

- إعداد إطار عمل مقترح حول آليات تنفيذ توصيات الأجندة الوطنية
- وضع خطة عمل للجان المحورية وفق جدول زمني محدد
- دراسة توصيات الأجندة الوطنية واستراتيجيات الوزارات والمؤسسات الحكومية والمبادرات الأخرى
- تحديد أولويات الخطة التنفيذية بالتنسيق مع الجهات المختلفة من خلال اللجنة التنفيذية واللجان المحورية
- وضع وتطوير مؤشرات قياس الأداء اللازمة لمتابعة وتقييم البرنامج التنفيذي (وضع مؤشرات قياس الأداء للأهداف القطاعية، والسياسات وعددها 168، والبرامج والمشاريع وعددها 844)
- إعداد الخطة التمويلية للبرنامج التنفيذي بالتعاون مع دائرة الموازنة العامة
- بلورة البرنامج التنفيذي للحكومة 2007-2009 بصورته النهائية وعرضه على مجلس الوزراء وإقراره

■ ترجمة توصيات مبادرة "كلنا الأردن" إلى خطة عمل تنفيذية بالتنسيق مع وزارة المالية ووزارة التنمية السياسية:

- حصر توصيات مبادرة "كلنا الأردن"
- مقارنة توصيات مبادرة كلنا الأردن بما ورد بالبرنامج التنفيذي للحكومة 2007-2009.
- العمل مع اللجنة الوزارية لمبادرة "كلنا الأردن" على إعداد خطة تنفيذية
- التنسيق مع وزارة المالية ووزارة التنمية السياسية لوضع آليات تنفيذ لمبادرة "كلنا الأردن"
- إعداد مسودة خطة العمل لمبادرة "كلنا الأردن" ورفعها إلى اللجنة الوزارية لدراستها

■ استكمال بناء نظام إنذار مبكر شامل اقتصادي واجتماعي وسياسي وبيئي يهدف إلى التنبؤ بحدوث الأزمات الاقتصادية والاجتماعية

واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتجنبها حتى لا يؤدي حدوثها إلى تعطيل الجهود التنموية والتأثير على قرارات صانعي السياسات العامة الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يجري العمل على إعداد تقرير دوري حول تحليل المخاطر في المجال الاقتصادي للمدى المتوسط، وتم كذلك إعداد مجموعة من التقارير نذكر منها هنا: تقرير حول مخاطر المديونية العامة وتقرير حول مخاطر العجز في الحساب الجاري وعلاقته بالعجز في موازنة الحكومة وتظهر التقارير التي أعدت بأن الاقتصاد الأردني يمر بمرحلة من الاستقرار مع وجود بعض المخاطر على مستوى التضخم والتي يجري التعامل معها من قبل المؤسسات المعنية بشكل يأخذ بعين الاعتبار المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي، وعلى صعيد الجانب السياسي، تم تنفيذ الاستطلاع الأول والثاني من أجل تقييم التغير في اتجاه آراء الرأي العام حول أداء الحكومة والبرلمان ووسائل الإعلام المحلية، وسوف يتم تنفيذ ثلاثة استطلاعات خلال العام الحالي كذلك. كما تجدر الإشارة إلى أن الوزارة قامت بتقديم عرض

مرئي أمام دولة الرئيس تضمن نتائج الجانب الاقتصادي من النظام وكذلك نتائج الاستطلاعات، حيث أبدى دولة الرئيس اهتمامه بالنتائج وأكد على ضرورة استدامة النظام في الوزارة اخذين بعين الاعتبار إعداد تقارير بشكل ربعي ترفع لمجلس الوزراء الموقر. أما في الجانب الاجتماعي، فقد تم إعداد تقرير حول نتائج تطبيق النظام في المجال الاجتماعي، وحرصاً من الوزارة على تطبيق الممارسات والمنهجيات الدولية المثلى تم التعاقد مع خبير إقليمي من أجل مراجعة هذا التقرير بهدف تطويره وتحديثه، ويتوقع أن ينتهي العمل من إعداد المسودة الأولية للتقرير في نهاية شهر شباط من العام 2007. وعلى الصعيد البيئي تم جمع البيانات اللازمة وتم العمل على بناء المؤشرات ذات العلاقة من أجل تحليل المخاطر البيئية.

■ وبهدف مأسسة دمج منظور **النوع الاجتماعي** في خطط وبرامج ومشاريع التنمية الوطنية قامت الوزارة في الربع الأخير من عام 2005 باستحداث قسم النوع الاجتماعي والذي يهدف إلى تطوير ومأسسة قدرات الوزارة في دمج منظور النوع الاجتماعي وتوثيق التعاون والتنسيق مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والدولية العاملة في مجال النوع الاجتماعي وذلك للعمل على دفع مسيرة تقدم المرأة الأردنية نحو الأفضل وتلافي التكرار ومواجهة التحديات المستجدة في المجالات التنموية. وقد قامت الوزارة في عام 2006 بتنفيذ ما يلي:

- إدماج منظور النوع الاجتماعي في برنامج العمل التنفيذي للحكومة (2007-2009).
- إجراء دراسة تحليل جندرية لوثيقة الأجندة الوطنية في جميع محاورها.
- عقد ورشة عمل في البحر الميت حول إدماج منظور النوع الاجتماعي في مختلف محاور برنامج العمل التنفيذي للحكومة وذلك بمشاركة مختلف الجهات التي تعنى بقضايا النوع الاجتماعي.
- تعزيز التعاون بين الوزارة واللجنة الوطنية لشؤون المرأة، ووكالات الأمم المتحدة للسكان ولشؤون المرأة.
- المشاركة الفاعلة طوال العام في أعمال مشروع الحوار الاجتماعي المطبق في وزارة العمل بحيث تمت المساهمة كأعضاء لجنة فنية في تعديل قانون العمل الخاص بالعمل النقابي وذلك في أربع محاور وهي حرية العمل النقابي، إلغاء مختلف أشكال التمييز، الحوار الجماعي، والتفتيش.
- إعداد الترتيبات اللازمة لإجراء دراسة التحليل الجندري لكادر وزارة التخطيط وذلك لتخطي الفجوة الجندرية عند عمليات التعيين القادمة.
- وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للمرأة (UNIFEM)، تم البدء بتحضير الترتيبات اللازمة لإجراء البرنامج التدريبي اللازم لموظفي وموظفات الوزارة حول كيفية دمج منظور النوع الاجتماعي في الخطط والسياسات التنموية.
- التحضير لممنتدى النوع الاجتماعي المنوي عقده في الرابع عشر من كانون الثاني عام 2007 تحت رعاية جلالة الملكة رانيا العبدالله، حيث من المتوقع أن يشارك فيه العديد من الشخصيات الهامة من مختلف دول العالم.

وفي مجال **المتابعة والتقييم** قامت الوزارة بما يلي:

■ إعداد نظام شامل لمتابعة وتقييم برنامج العمل التنفيذي للحكومة 2007-2009 بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة
■ إنشاء وحدات للسياسات وتطوير الأداء المؤسسي في الوزارات والمؤسسات الحكومية: وذلك بعد أن تم وضع تصور لإنشاء هذه
الوحدات مع الجهات المعنية وإقراره من قبل مجلس الوزراء وتعميمه (تم إنشاء 10 وحدات لعشر وزارات وسيتم استكمال المتبقي منها
عام 2007)

■ رفع القدرات المؤسسية للوزارات في مجال التخطيط الاستراتيجي ووضع مؤشرات قياس الأداء



- إدماج مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية ببرنامج العمل التنفيذي للحكومة 2007-2009 من خلال عقد ورشة عمل لمدة خمسة أيام بمشاركة عشر وزارات ومؤسسات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بهدف إدماج مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية بالبرنامج التنفيذي للأجندة الوطنية
- عقد ورشة عمل مع UNDP لصياغة سياسات ووضع مؤشرات قياس لها لمحور الرفاه الاجتماعي في برنامج العمل التنفيذي للحكومة 2007-2009

- تدريب مستمر لضباط الارتباط على وضع وتطوير مؤشرات قياس الأداء

■ متابعة الخطط والبرامج والمشاريع التنموية وإصدار تقارير دورية حول تقدم سير العمل فيها



1. برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي

- إعداد موازنة البرنامج لعام 2006
- متابعة الإنفاق المالي والانتاج لمشاريع البرنامج مع الجهات المعنية بتنفيذها
- إعداد تقرير سنوي باللغة الانجليزية حول تقدم سير العمل في مشاريع برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي عام 2005 (Donors Report) وتقديمه إلى USAID

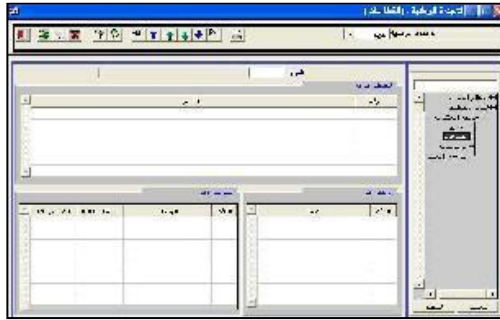
- التحضير لاجتماع اللجنة التحضيرية للبرنامج والمشكلة من ممثلي وزارة التخطيط والتعاون الدولي و USAID، وذلك بحضور معالي الوزيرة والسفير الأمريكي وفريق USAID

2. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2004-2006

- إعداد تقرير على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي
- إعداد إطار عام لمنهجية ومحتويات التقارير
- إعداد تقرير لغاية الربع الثالث من عام 2006 حول تقدم سير العمل في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعي 2004-2006

3. برنامج العمل التنفيذي للحكومة 2007-2009

- مراجعة مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالأهداف والسياسات والبرامج والمشاريع ضمن البرنامج التنفيذي للحكومة 2007-2009.
- مراجعة استكمال بطاقات المشاريع والخطط التنفيذية للبرنامج التنفيذي
- بناء قاعدة بيانات أولية محوسبة خاصة بالبرنامج التنفيذي للحكومة 2007-2009



■ **تقييم برنامج المتطوعين اليابانيين:** تم بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جاياكا) تقييم برنامج المتطوعين اليابانيين في الأردن. حيث يقوم هذا البرنامج على تعزيز التعاون بين الأردن و(جاياكا) من خلال نشر المتطوعين اليابانيين في مختلف المجالات التنموية وفي مختلف المحافظات الأردنية. عمد تقييم البرنامج إلى إعادة دراسة قنوات الاتصال في البرنامج، ومدى الاستفادة المتحققة من مثل هذه البرامج. وقد تم توزيع تقرير التقييم على الجهات المختصة لتنفيذ التوصيات التي خلص التقييم إليها، كما تمت الاستفادة من هذه التوصيات أثناء إعداد ومراجعة برنامج المتطوعين الكوريين.



■ **تقييم مشروع النباتات الطبية والعطرية:** من خلال هذا التقييم، تم العمل على تحليل مكونات هذا المشروع الممول من وكالة البيئة العالمية، بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي. كما تم النظر في مدى

فعالية هذا المشروع في تحقيقه لأهدافه لتطوير قطاع النباتات الطبية والعطرية إلى قطاع اقتصادي واعد. تم توجيه توصيات تقرير التقييم إلى اللجنة التوجيهية للمشروع.

■ **عمل دراسة تقييمية لمشروع التنافسية الأردني:** حيث تم تقييم قطاع السياحة العلاجية، وقطاع صناعة الأحذية، وقطاع تكنولوجيا المعلومات، وذلك من خلال المشاركة في برنامج متخصص في التقييم تم عقده من قبل USAID

تطلعات الوزارة لعام 2007 في مجال التخطيط والمتابعة والتقييم

لضمان فاعلية تطبيق البرامج والخطط الوطنية وتحقيقها لأهدافها، تتطلع الوزارة إلى تحقيق الانجازات التالية:

■ **تخطيط ومتابعة الخطط والبرامج الوطنية**

○ الاستفادة من مخرجات عملية تقييم الخطط والبرامج التنموية السابقة وعكسها على الخطط والبرامج التنموية الجديدة

- إعداد آلية لمتابعة الخطط والبرامج الوطنية
- تحديد البيانات المطلوبة لمختلف أنشطة المتابعة
- إعداد آلية إصدار تقارير المتابعة المختلفة
- استكمال إنشاء قاعدة بيانات أولية لمتابعة الخطط والبرامج الوطنية
- مراجعة بطاقات المشاريع المدرجة في برنامج العمل التنفيذي للحكومة (2007-2009) و تحديثها و إدخالها لقاعدة البيانات
- مراجعة مؤشرات قياس الأداء ضمن برنامج العمل التنفيذي للحكومة (2007-2009)
- تحديد مؤشرات القياس اللازمة على مستوى البرامج والمشاريع بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية
- تصميم نماذج خاصة لجمع و تحليل البيانات اللازمة لمتابعة البرامج والمشاريع
- إصدار التقارير الدورية الواردة ضمن آلية المتابعة المقترحة لمتابعة برنامج العمل التنفيذي للحكومة (2007-2009)
- إصدار التقرير النهائي لخطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية 2004-2006
- إصدار التقرير النهائي لبرنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي (Donors Report)
- إصدار تقارير حول مؤشرات الاقتصاد الكلي
- إصدار تقارير الانجاز حول مبادرة كلنا الأردن

■ تحديد مدى فاعلية الخطط والبرامج وربطها مع الأهداف الوطنية

- وضع منهجية التقييم لعام 2007 اعتمادا على تقييم الأداء للعام السابق
- وضع الخطط والإجراءات اللازمة لعملية التقييم
- إعداد الأدوات اللازمة لعملية التقييم
- صياغة مؤشرات على مستوى القطاع ومتابعة التغيرات التي تطرأ عليها بين فترة وأخرى لتقييم مدى تحقيق الخطط والبرامج التنموية للأهداف القطاعية المنشودة.
- تحليل كافة المعلومات التي تم جمعها خلال عملية التقييم وإجراء الدراسات اللازمة لتحديد مدى فعالية وكفاءة وأثر الخطط والبرامج الذي يتم تقييمها

■ رفع القدرات المؤسسية للوزارات والمؤسسات الحكومية في مجال التخطيط والمتابعة والتقييم ووضع مؤشرات قياس الأداء:

- عقد ورش عمل للوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية ببرنامج العمل التنفيذي للحكومة حول صياغة مؤشرات قياس الأداء
- التنسيق مع الجهات المختصة لعقد ورش عمل متعددة للمجتمعات المحلية والأكاديمية، والوزارات والمؤسسات المعنية ببرنامج العمل التنفيذي للحكومة لزيادة الوعي حول أهداف الألفية الإنمائية
- عقد ورش عمل مع الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بإدماج الأهداف الإنمائية الألفية لبرنامج العمل التنفيذي للحكومة (2007-2009)

- تطبيق برنامج رفع القدرات لوزارة التخطيط والتعاون الدولي وبعض الوزارات في مجال المتابعة والتقييم بالتعاون مع الجهات التمويلية
- عقد ورش عمل ودورات تدريبية متخصصة في مواضيع التقييم
- العمل على تبني المفاهيم الفاعلة في مجال تقييم الخطط والبرامج التنموية وتطويرها باستمرار
- تفعيل برنامج إدارة المشاريع (Programme one) باختيار بعض الجهات المعنية كمرحلة أولى.

ثانياً: إدارة المشاريع الرأسمالية الممولة من المساعدات الخارجية

ضمن نشاطات وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتحقيق هدف تعظيم الاستفادة من الموارد المالية المتاحة لتمويل البرامج التنموية، قامت الوزارة بما يلي:

- مراجعة وتدقيق مقترحات المشاريع التي تم تقديمها من الجهات المختلفة للحصول على تمويل، حيث تم مراجعة (60) مقترح مشروع في القطاعات المختلفة للتأكد من انسجامها مع الأولويات الوطنية وقابلية تمويلها

- التنسيق والتحضير لزيارة حوالي 35 بعثة من الجهات التمويلية المختلفة ومراجعة تقارير نتائج تلك الزيارات والمتابعة مع الوزارات والمؤسسات المعنية بخصوص تنفيذ التوصيات التي يتم الاتفاق عليها.
- المشاركة في التحضير للدراسات وإعداد الشروط المرجعية ووثائق المشاريع والتي من أهمها:
 1. إعداد الشروط المرجعية لدراسة " Development of a Medium-Term UNCCD Implementation Strategy for Jordan " والخاصة بمشروع مكافحة التصحر بالتعاون مع برنامج الآلية العالمية (Global Mechanism).
 2. إعداد الشروط المرجعية لاستقدام خدمات استشارية في مجال تحسين البيئة الاستثمارية في منطقة وادي الأردن، وبالتعاون مع وزارة السياحة والآثار ووزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن، حيث قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمخاطبة الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي لتوفير التمويل للدراسة
 3. إعداد وثيقة مشروع "Mainstreaming Sustainable Land Management Practices in Jordan" بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD وتم تقديمه لمرفق البيئة العالمي GEF للحصول على تمويل.
 4. المشاركة في إعداد (Concept Note) لمشروع صندوق كفاءة الطاقة
 5. المشاركة في إعداد الشروط المرجعية الخاصة باستغلال وتسويق الصخر الزيتي
 6. المشاركة في إعداد الشروط المرجعية الخاصة بالاستثمار لميناء عمان البري و الشروط المرجعية لدراسة الجدوى الاقتصادية لميناء معان البري
- متابعة المشاريع الممولة من مرفق البيئة العالمي (GEF) Global Environmental Facility باعتبار الوزارة ضابط الارتباط الوطني للمرفق، حيث كان من أهم الانجازات ما يلي:
 - تم مخاطبة (37) وزارة، ومؤسسة حكومية وغير حكومية لإعداد مقترحات مشاريع ليصار إلى تقديمها لمرفق البيئة العالمي بهدف الحصول على تمويل، حيث تم استلام حوالي 53 مقترح مشروع، للدراسة والتقييم حسب الأولويات.
 - تم التنسيق لعقد ورشة عمل تضم كافة الأطراف التي تم مخاطبتها لبيان الآليات الجديدة التي يستخدمها المرفق لتمويل المشاريع (Resource Allocation Framework) وكذلك لترتيب الأولويات الوطنية.
 - توقيع مذكرة تفاهم مع مرفق البيئة العالمي لتوفير دعم مالي بقيمة (32) ألف دولار أمريكي لدعم الأنشطة المتعلقة بآليات عمل المرفق وعلى فترة أربع سنوات.
 - تم المشاركة في إعداد وثائق مشاريع وتقديمها إلى المرفق من أهمها:
 1. مقترح مشروع صندوق كفاءة الطاقة
 2. مقترح مشروع ملصقات كفاءة الطاقة
 3. وثيقة مشروع الإدارة المستدامة للأراضي
 - تم متابعة كافة المشاريع الممولة من المرفق والتي تنفذ من قبل الوزارات والمؤسسات الوطنية

- وبغرض التعريف بالدور التنسيقي لوزارة التخطيط والتعاون الدولي في مجال إدارة المشاريع، والتعريف ببرامج التعاون الفني للعديد من المؤسسات التمويلية الدولية، قامت الوزارة بعقد اجتماعات تنسيقية لمختلف للوزارات والمؤسسات المعنية بتنفيذ المشاريع. وفيما يلي جدول يبين أهم المشاريع التي تم متابعتها، المشاركة في إعداد دراساتها وتوفير التمويل لتنفيذها

المشاريع	القطاع
مشروع السمرات لتوليد الكهرباء، ومشروع التوليد الخاص للكهرباء، ومشروع خط الغاز العربي، ومشروع تسويق طاقة الرياح وإنشاء صندوق كفاءة الطاقة، وقاعدة بيانات ودراسات لاستغلال الصخر الزيتي	الطاقة
طريق العقبة الساحلي، وممر عمان التنموي، ودراسة الجدوى الاقتصادية للمرحلتين الثانية والثالثة لطريق عمان الدائري، مشروع تطوير وإنشاء المنطقة السكنية/الشالة (منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة)	الإنشاءات
مشروع تطوير القطاع السياحي، ومشروع السياحة الثالث، والمشروع الأوروبي لتطوير موقع أم الرصاص.	السياحة
تطوير المصادر الطبيعية في حوض اليرموك، والمشروع الريادي لدعم الصادرات البستانية، ومشروع تطوير المصادر الزراعية-المرحلة الثانية.	الزراعة
برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة	التعليم العام
مشروع تطوير التعليم العالي، وإنشاء المكتبة المركزية في جامعة العلوم والتكنولوجيا	التعليم العالي
مستشفى الأمير حمزة، ومستشفى الأطفال/مدينة الحسين الطبية، ومستشفى البشير-المرحلتين الثانية والثالثة، ومستشفى العقبة، ومستشفى البقعة، ومستشفى الزرقاء، ومشروع تحديث أجهزة طبية لوزارة الصحة	الصحة
مشروع السكة الخفيف بين عمان والزرقاء، ومشروع توسعة مطار الملكة علياء الدولي، ومشروع ميناء عمان البري، والدراسة الشاملة للسكك الحديدية في المملكة	النقل
مشروع جر مياه الديسي، ومشروع مياه الزارة ماعين، ومشروع سد الوحدة، ومشروع محطة تنقية ناعور، ومشروع محطة تنقية جنوب عمان	المياه والصرف الصحي
برنامج تأهيل البيئة البرية في البادية الأردنية، المشروع الإقليمي للإدارة المتكاملة لمخلفات الزيتون في الأردن ولبنان وسوريا، ومشروع توسعة الغاز الحيوي، ومشروع الإدارة المتكاملة لمياه وادي الفارعة في فلسطين ووادي جرش في الأردن، ومشروع الإدارة المتكاملة للنظم البيئية في وادي الأردن، ومشاريع آلية التنمية النظيفة	البيئة

ثالثاً: التعاون الدولي

(1) التمويل (القروض والمنح)

انطلاقاً من كون وزارة التخطيط والتعاون الدولي حلقة الوصل بين كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة وبين مصادر التمويل الخارجي، فإن الوزارة تقوم بالعمل على توفير التمويل المطلوب من المساعدات الخارجية (المنح والقروض) لتلبية الاحتياجات والمتطلبات المالية للبرامج والمشاريع ذات الأولوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما وتعمل الوزارة باستمرار على تكثيف جهودها اتصالاتها مع مختلف الدول والجهات المانحة

بهدف توفير أكبر قدر ممكن من الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع ذات الأولوية التنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والبحث عن مصادر ونوافذ تمويلية جديدة وإضافية، وتطوير مجالات التعاون الثقافي والعلمي مع الدول الصديقة، إضافة إلى تعظيم الاستفادة من المبادرات والمشاريع الإقليمية والاتفاقيات الدولية.

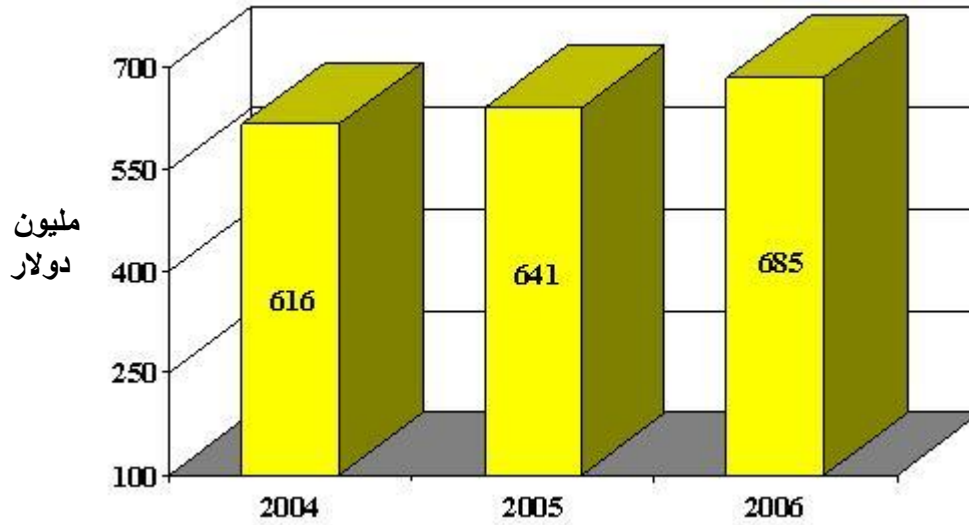
ومن جهة أخرى، تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق الكامل مع وزارة المالية فيما يتعلق بالمساعدات الخارجية التي يجري الاتفاق على توجيهها لدعم الموازنة العامة وميزان المدفوعات، إضافة إلى التنسيق فيما يتصل بإدارة الدين العام.

وقد التزمت الجهات الدولية والمانحة خلال العام 2006 بتقديم مساعدات وصلت قيمتها إلى 685 مليون دولار (حوالي 486 مليون دينار)، منها منح بقيمة (495) مليون دولار (حوالي 351 مليون دينار)، خصصت هذه المنح لدعم الموازنة وميزان المدفوعات، إضافة إلى تمويل مشاريع في قطاعات التنمية الاجتماعية والحاكمية ودعم القطاع الخاص وتحسين الفرص الاقتصادية، وقطاعي المياه والصحة، ومحاربة الفقر والبطالة، وقروض بقيمة 190 مليون دولار (حوالي 135 دينار) لتمويل مشاريع تنموية.

ومن المتوقع أن تصل قيمة المساعدات التي ستلتزم بتقديمها الجهات الدولية والمانحة للأردن لعام 2007، ما قيمته (691) مليون دولار (حوالي 490 مليون دينار)، منها منح بقيمة (491) مليون دولار (حوالي 348 مليون دينار)، لدعم مشروعات حيوية في قطاعات التعليم والصحة والمياه والبلديات، ومشاريع البنية التحتية، ومشاريع محاربة الفقر والبطالة، ومشاريع في مجال السياحة والبيئة.

ويتضح من الشكل البياني الوارد أدناه الزيادة التي طرأت على حجم المساعدات الخارجية (المنح والقروض) خلال الفترة (2004-2006).

حجم المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة خلال الفترة (2004-2006)



ويخلص الجزء التالي المساعدات الخارجية (المنح والقروض والمساعدات الفنية) التي قدمتها الجهات الدولية والمانحة الرئيسة للمملكة خلال العام 2006 والالتزامات المتوقعة للعام 2007:

أ) الولايات المتحدة الأمريكية

قدم الجانب الأمريكي خلال عام 2006 مساعدات على شكل منح بقيمة (323) مليون دولار (229 مليون دينار)، ساهمت بدعم الموازنة العامة وتمويل عدد من المشاريع التنموية في قطاعات الصحة والتعليم وتحسين الفرص الاقتصادية والحاكمية ودعم المجتمع المدني وتطوير الموارد المائية. ومن المتوقع أن تصل التزامات الجانب الأمريكي من المساعدات المقدمة للأردن خلال العام 2007 ما قيمته (350) مليون دولار (248 مليون دينار) للمساهمة في دعم الموازنة العامة وتمويل عدد من المشاريع التنموية كتطوير القطاع الاجتماعي والحاكمية وتطوير الموارد المائية وتحسين الفرص الاقتصادية ودعم قطاع البلديات والجمارك.

ب) الاتحاد الأوروبي

قدم الاتحاد الأوروبي خلال عام 2006 مساعدات على شكل منح بقيمة (98.6) مليون دولار (69.9 مليون دينار) ساهمت في دعم الموازنة العامة ودعم إصلاح التعليم (ERfKE) والبحث العلمي والإبداع ودعم حقوق الإنسان والديمقراطية ودعم تنفيذ اتفاقية الشراكة الأردنية-الأوروبية وسياسة الجوار الأوروبية ودعم قطاع الشباب. ومن المتوقع أن تصل التزامات الاتحاد الأوروبي من المساعدات خلال العام 2007 حوالي (76) مليون دولار (53.9 مليون دينار) تساهم في دعم جهود الحكومة في مجال الإصلاحات المالية وتطوير قطاع الخدمات.

ج) الحكومة الألمانية

قدمت الحكومة الألمانية مساعدات على شكل منح خلال عام 2006 بقيمة (9.2) مليون دولار (7.4 مليون دينار) ساهمت في دعم تمويل مشاريع في قطاع المياه، إضافة إلى تقديم قرض بقيمة (14) مليون دولار (10 مليون دينار) لتمويل المرحلة الثالثة من مشروع تزويد المياه في أمانة عمان الكبرى. ومن المتوقع أن تصل التزامات الجانب الألماني من المساعدات خلال العام 2007 إلى ما قيمته (41) مليون دولار (حوالي 29 مليون دينار) لدعم مشاريع في القطاع المائي.

د) اليابان

قدمت اليابان خلال عام 2006 مساعدات على شكل منح بقيمة (32) مليون دولار (22.7 مليون دينار) ساهمت في دعم الموازنة ومشاريع الأمن وحماية الحدود ودراسة جدوى مشروع قناة البحرين وتجهيز عدد من مستشفيات وزارة الصحة وتحسين نظام التزويد المائي. ومن المتوقع أن تصل التزامات الجانب الياباني من المساعدات المقدمة للمملكة خلال العام 2007 ما قيمته (30) مليون دولار (21 مليون دينار) لدعم مشروعات في قطاع المياه.

هـ) البنك الدولي

ساهم البنك الدولي في عام 2006 بتقديم مساعدات على شكل منح بقيمة (850) ألف دولار (600 ألف دينار) لتمويل عدد من دراسات المشاريع كدراسة مشروع تطوير مهارات العمل الأردنية/وزارة العمل ودراسة مشروع شبكة الأمان الاجتماعي/وزارة التنمية الاجتماعية، كما قدم البنك قرض بقيمة (20) مليون دولار (14.1 مليون دينار) لدعم قطاع البلديات. أما خلال العام 2007، ومن المتوقع أن تصل التزامات البنك الدولي من المنح ما قيمته (1) مليون دولار (700 ألف دينار) لدعم مشاريع تنموية، ومن القروض ما قيمته (45) مليون دولار (32 مليون دينار) لدعم تطوير القطاع السياحي وتطوير أنظمة الحماية الاجتماعية.

و) الحكومة الصينية

ساهمت الحكومة الصينية بتقديم منح بقيمة (13.7) مليون دولار (9.7 مليون دينار) في عام 2006 لتمويل مشاريع مساكن للفقراء والمساهمة في مشروع إعادة تأهيل شبكات مياه الرصيفة، وقرض بقيمة (10) مليون دولار (حوالي 7 مليون دينار) لتمويل مستشفى البقعة/ عين الباشا. كما وأنه ومن المتوقع أن تساهم الصين بتقديم منح بقيمة (2) مليون دولار لتمويل مشاريع تنمية خلال العام 2007.

ز) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)

قدم الصندوق في عام 2006 منحة بقيمة (350) ألف دولار (248 ألف دينار) لتمويل مشروع الإدارة المستدامة للأراضي الزراعية.

ح) البنك الإسلامي للتنمية

ساهم البنك في عام 2006 بتقديم قرض بقيمة (39.3) مليون دولار (28 مليون دينار) لتمويل مستشفى الزرقاء الحكومي.

ط) بنك الاستثمار الأوروبي

ساهم البنك في عام 2006 بتقديم مساعدات على شكل منح بقيمة (2.5) مليون دولار (1.8 مليون دينار) لتمويل دراسات الجدوى للمرحلة الثانية والثالثة من مشروع طريق عمان الدائري.

ي) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

ساهم الصندوق في عام 2006 بتقديم مساعدات على شكل منح بقيمة (2.6) مليون دولار (1.8 حوالي مليون دينار) لتمويل مشاريع صندوق الملك عبد الله/مشروع تطوير الأبحاث في العلوم الحيوية، ومدرسة اليوبيل والمركز الوطني لتأهيل إصابات البتر البالغة ومشروع تطوير مدارس اليوبيل، إضافة إلى تقديم قرض بقيمة (34.6) مليون دولار (24.5 مليون دينار) للمساهمة في تمويل مشروع ممر عمان التنموي. أما في العام 2007، ومن المتوقع أن يقدم الصندوق العربي منح بقيمة (2) مليون دولار (حوالي 1.4 مليون دينار) لتمويل مشاريع تنمية.

ك) الحكومة الدنماركية

قدمت الحكومة الدنماركية خلال العام 2006 منح بقيمة (1.6) مليون دولار (1.1 مليون دينار)، ساهمت بتمويل مشروع تعزيز اللامركزية ومشاركة المرأة، ودعم مشروع النوع الاجتماعي.

ل) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

قدم البرنامج خلال العام 2006 منح بقيمة (1.1) مليون دولار (حوالي 800 ألف دينار)، ساهمت بتمويل مشاريع تنموية في الأردن، ومشاريع دمج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بنظام تكنولوجيا المعلومات، ومشروع تطبيق أهداف التنمية الألفية في محافظة الزرقاء، ومشروع تقليل الفجوات بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الأردن، ومشروع تقوية نظام العدل لتأكيد مراقبة حقوق الإنسان وحماية الجماعات الأقل حظاً.

م) صندوق أويك

قدم صندوق أويك خلال العام 2006 منحة بقيمة (0.4) مليون دولار (حوالي 0.28 مليون دينار) ساهمت في دعم مركز الملك حسين للسرطان، كما قدم الصندوق قرض بقيمة (10) مليون دولار (حوالي 7.1 مليون دينار) للمساهمة في تمويل مستشفى الأطفال.

عملت الوزارة خلال عام 2006 على توفير المساعدات الفنية المطلوبة لتنفيذ البرامج والمشاريع التي تتبناها الحكومة الأردنية ضمن جهودها في تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر والبطالة، والتغلب على الآثار والتحديات على الاقتصاد الوطني والناجمة عن الظروف الإقليمية والدولية، وقد اشتملت المساعدات الفنية خلال الفترة الماضية على إجراء الدراسات واستقدام الخبراء والبعثات الفنية الهادفة إلى مساعدة الأردن في تنفيذ المشاريع الممولة من قبل هذه الجهات. وقد قدمت الوزارة خلال العام 2006 الدعم الفني والمؤسسي للعديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بتنفيذ اتفاقية الشراكة الأردنية-الأوروبية، وذلك على النحو التالي:

⇒ التوأمة بين مؤسسة الغذاء والدواء الأردنية مع دائرة الغذاء والبيطرة الدنمركية.

⇒ التوأمة بين وزارة الزراعة الأردنية ودائرة البيطرة البريطانية.

⇒ التوأمة بين مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية ومعهد المواصفات الألماني.

⇒ التوأمة بين دائرة الجمارك الأردنية والجمارك الإيطالية.

⇒ التوأمة بين وزارة الصناعة والتجارة الأردنية ووزارة الاقتصاد والتكنولوجيا الألمانية.

⇒ التوأمة بين ديوان المحاسبة الأردني ومكتبي التدقيق الوطني البريطاني والألماني.

⇒ الدعم الفني لوزارة العدل.

⇒ الدعم الفني لوزارة البيئة.

⇒ تطوير مختبرات الجمعية العلمية الملكية.

⇒ تطوير أنظمة التداول الرقابة في هيئة الأوراق المالية.

كما تسعى الوزارة باستمرار إلى تطوير آفاق التعاون الثقافي والعلمي من خلال التوصل إلى المزيد من اتفاقيات التعاون في هذا المجال مع الدول الصديقة والشقيقة، والعمل على زيادة البعثات الدراسية والدورات التدريبية، حيث تم إيفاد (17) موظفاً من كادر القطاع العام للاستفادة من البعثات الدراسية المقدمة للحكومة الأردنية للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه، إضافة إلى إيفاد ما مجموعه (212) موظفاً للاستفادة من الدورات التدريبية في مجالات مختلفة. وفي هذا السياق فقد أبرمت وزارة التخطيط والتعاون الدولي عدد من الاتفاقيات والبرامج التنفيذية المرتبطة بتطوير التعاون العلمي والثقافي خلال العام 2006 مع عدة دول شقيقة وصديقة وهي (مصر والسودان وتركيا والبحرين والهند واليونان وتايوان واسبانيا وفرنسا والتشيك وتايلاند وكازاخستان وأذربيجان).

أولاً: علاقات التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية

يرتبط الأردن والولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات متميزة، حيث تعد الوكالة الأمريكية للإتماء الدولي إحدى أهم المؤسسات التمويلية الدولية العاملة في الأردن، إذ أن معظم برامجها تأتي على شكل منح، حيث بلغت نسبة المنح المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 68% من إجمالي المنح المقدمة إلى الأردن خلال الفترة 1999-2006. وقد شهدت المساعدات الاقتصادية الأمريكية السنوية الاعتيادية للأردن نمواً كبيراً خلال السنوات الماضية حيث نمت من ما قيمته 140 مليون دولار عام 1998 إلى 250 مليون دولار حالياً. واستناداً إلى معيار عدد السكان (Per Capita Assistance) يعتبر الأردن رابع أكبر متلقي للمساعدات الاقتصادية الأمريكية في العالم.

وقد باشرت الوكالة عملها في الأردن منذ الخمسينات من القرن الماضي وضمن برامج سنوية ثابتة. وخلال العقد الماضي تم تركيز المساعدات المقدمة من USAID على أربعة محاور رئيسة هي برنامج زيادة الفرص الاقتصادية للأردنيين، وبرنامج إدارة مصادر المياه في الأردن، وبرنامج التنمية الاجتماعية ويشمل برامج الصحة الأسرية وتنظيم العائلة ، والتعليم بالإضافة إلى تنمية المجتمع المدني وبرنامج دعم الموازنة.

وقد قام الجانبان بتوقيع اتفاقية تجارة حرة بتاريخ 2000/10/24 ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2001/12/17. حيث تغطي هذه الاتفاقية عدد من المجالات كالتجارة في السلع والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية والبيئة والعمل والتجارة الإلكترونية. كما ويرتبط الأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية باتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة والتي تم التوقيع عليها في العام 1997، حيث تتمتع بموجبها منتجات المناطق الصناعية المؤهلة بالإعفاء من الرسوم الجمركية ومن القيود الكمية عند تصديرها إلى السوق الأمريكي.

وقد ساهمت هذه التطورات في نمو وازدهار العلاقات التجارية بين الجانبين في السنوات الأخيرة، حيث تشير أرقام التجارة الخارجية إلى أن حجم التبادل التجاري بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية قد وصل إلى (1.7) مليار دولار في عام 2006، حيث زادت صادرات الأردن إلى الولايات المتحدة عن (1.2) مليار دولار في عام 2006 مقابل (13) مليون دولار فقط في العام 1998.

وقد بذلت الحكومة الأردنية خلال العام المنصرم جهوداً كبيرة للتفاوض مع الجانب الأمريكي بخصوص الاستفادة من صندوق تحدي الألفية الذي يمثل إحدى المبادرات التمويلية التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر العام 2003 بهدف مساعدة الدول النامية على رفع مستويات المعيشة فيها بناءً على التقدم الذي تحرزه في مجال الحريات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويتطلع الأردن قدماً لتعظيم الاستفادة من التمويل الذي نتيجته هذه النافذة التمويلية الجديدة بهدف تمكين الأردن من تنفيذ حزمة من البرامج والإصلاحات التنموية التي تم تبنيها، حيث تم التأهل للحصول على مساعدات إضافية من مؤسسة تحدي الألفية (MCC)، والتوقيع على منحة إضافية بقيمة (25) مليون دولار لتنفيذ برامج تنموية في قطاع البلديات والبناء المؤسسي لدائرة الجمارك الأردنية، وذلك ضمن برنامج التأهل الأولي لمؤسسة تحدي الألفية. إضافة إلى ذلك، فقد تأهل الأردن للاستفادة من

برنامج المساعدات الكامل (Compact Assistance) الذي توفره المؤسسة المذكورة، والذي سيمكن الأردن من الحصول على مساعدات إضافية للمساهمة في دعم الجهود الحكومية الرامية إلى تنفيذ مشاريع تنمية كبرى تستهدف معالجة قضايا الفقر وتحفيز النمو الاقتصادي.

ثانياً: علاقات التعاون مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة الأردنية-الأوروبية

تعتبر اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية التي جرى التوقيع عليها بتاريخ 1997/11/24، ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2002/5/1 الأداة الرئيسية التي تنظم العلاقات الثنائية بين الأردن والاتحاد الأوروبي. ويتم التعاون من خلال اتفاقية الشراكة في ثلاثة محاور رئيسة هي المحور السياسي والأمني، والمحور الاجتماعي والثقافي، والمحور الاقتصادي والمالي. هذا ويتمحور الهدف الأساسي للمحور الاقتصادي حول إنشاء منطقة تجارة حرة بين الأردن والاتحاد الأوروبي بحلول عام 2014.

وفي ضوء إطلاق الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار الأوروبية عام 2004، فقد كان الأردن من أوائل الدول التي رحبت بها باعتبارها أداة لتعميق وتعزيز عملية برشلونة للشراكة الأورو-متوسطة، وقد انعكس ذلك في التوصل إلى خطة عمل مشتركة بين الأردن والاتحاد لتنفيذ سياسة الجوار الأوروبية في عام 2005 والتي تشكل إطاراً عملياً للتعاون بين الجانبين خلال السنوات الخمس القادمة في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية. كما سيزيد تنفيذ خطة العمل والإصلاحات التي تضمنتها في مختلف المجالات من فرص الأردن في الحصول على المساعدات المالية والفنية وذلك بهدف دعم عدد من الأولويات كالاستمرار في دعم جهود زيادة النمو والتنمية المستدامة، وتطوير التجارة والاستثمار، ودعم الإصلاحات المالية والسياسية.

وينظر الأردن إلى الاتحاد الأوروبي كشريك تجاري رئيسي، حيث لعبت العلاقات السياسية والقرب الجغرافي دوراً هاماً في تنمية وتطوير هذه العلاقات، إذ تشير الأرقام إلى أن حجم التبادل التجاري (مجموع الصادرات والواردات) قد زاد عن 2.7 مليار دولار في عام 2006.

من جانب آخر، ويهدف تحسين وزيادة فرص الأردن التصديرية من المنتجات الزراعية والزراعية المصنعة في أسواق دول الاتحاد، توصل الأردن والاتحاد إلى اتفاقية جديدة لتجارة المنتجات الزراعية جاءت كثمرة لمطالبة الأردن الاتحاد الأوروبي بإعادة التفاوض حول الملف الزراعي الوارد في اتفاقية الشراكة. حيث أنه من المؤمل أن تساهم الاتفاقية الجديدة للتجارة الزراعية مع الاتحاد في زيادة حجم التبادل التجاري من خلال زيادة فرص وإمكانات الأردن التصديرية من المنتجات الزراعية والزراعية المصنعة إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي. ويتطلع الجانبان الأردني والأوروبي إلى تحرير أوسع في تجارة الخدمات بينهما.

كما ويعتبر الاتحاد الأوروبي من الجهات المانحة الرئيسية بالنسبة للأردن وقد انعكس ذلك من خلال التزامه عبر مسيرة الشراكة الأردنية-الأوروبية خلال السنوات العشر الماضية بتقديم أكثر من (630) مليون يورو من خلال برنامج المساعدات الأوروبي ميداء، ساهمت بتوفير التمويل لتنفيذ العديد من البرامج والمبادرات الهادفة إلى تعزيز التجارة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، ودعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في إطار برنامج التحول

الاقتصادي والاجتماعي وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومكافحة الفقر والبطالة، وتطوير التعليم العالي، وتعزيز دور المجتمع المدني وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ويجدر بالذكر أن الاتحاد الأوروبي، ومن خلال صندوق المخصصات الإضافية (Governance Facility Support) التابع للمفوضية الأوروبية، قد قدم منحة إضافية للأردن خلال عام 2006 بقيمة (20) مليون يورو لدعم جهود الإصلاح التي يقوم بها الأردن حالياً في إطار مبادرة "كلنا الأردن".

هذا ويتطلع الأردن إلى توسيع وفتح آفاق جديدة للتعاون الثنائي مع دول الاتحاد الأوروبي وخاصة تلك الدول التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي عام 2004 وتلك التي هي في طور الانضمام وذلك من خلال الاستفادة من تجربة وخبرات تلك الدول في عدد من المجالات وخاصة الخبرات التي تراكمت جراء عملية الانضمام إلى الاتحاد وتوسيع تطبيق وتنفيذ برامج التوأمة بين الإدارات الحكومية في عدد من القطاعات في الأردن ودول الاتحاد الأوروبي.

ثالثاً: علاقات التعاون مع الدول الأوروبية

يتميز الأردن بارتباطه بعلاقات قوية مع معظم الدول الأوروبية على المستوى الثنائي باعتبارها شريك تجاري رئيسي للأردن، وتقدم بعض هذه الدول الدعم للأردن من خلال المساعدات الفنية والمالية (المنح والقروض الميسرة) أو الدورات التدريبية والمنح الدراسية. هذا ويسعى الأردن دائماً إلى تعزيز علاقات التعاون المشترك وتوثيق الصلات مع هذه الدول من خلال إبرام اتفاقيات تعاون فنية واقتصادية وتعليمية وثقافية مع المؤسسات المختلفة في الدول الأوروبية، بالإضافة إلى تنظيم الزيارات المتبادلة للمعنيين في مجالات معينة للتباحث حول برامج التعاون المختلفة بهدف تعزيز أو أصر التعاون المشترك وتنمية روح التفاهم بين الشعوب.

وتتصدر الدول الأوروبية التي تقدم الدعم للأردن جمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا والدنمارك واليونان والسويد والنرويج وغيرها، وتقدم هذه الدول الدعم لقطاعات المياه والتعليم والطاقة والصحة بشكل رئيسي، بالإضافة إلى استقدام الخبراء العاملين في مختلف المجالات لنقل خبراتهم الفنية في المجالات ذات الاهتمام المشترك. كما تجدر الإشارة إلى التعاون القائم بين الجمعيات والمؤسسات غير الربحية الأردنية ونظيراتها الأوروبية في مجال حقوق الإنسان ودعم النوع الاجتماعي ومحاربة الفقر، والتي بدورها تسهم في بناء شراكات تعمل على دعم المسيرة التنموية في الأردن.

رابعاً: علاقات التعاون مع الدول الآسيوية

أ) اليابان

تولي الحكومة الأردنية أهمية كبيرة لتطوير آفاق التعاون مع اليابان في شتى المجالات ذات الاهتمام المشترك وبما يخدم مصلحة البلدين الصديقين. وقد مر خمسون عاماً على تأسيس العلاقات الدبلوماسية بينهما، حيث سعى اليابان إلى تعزيز أواصر التقارب والصداقة وتطوير التعاون مع الأردن في عدد من المجالات ذات الاهتمام المشترك وعلى مختلف الأصعدة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. ولتطوير هذه العلاقات، فقد وقع الجانبان في عام 1985 اتفاقية التعاون الفني التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين البلدين، واتفاقية إرسال المتطوعين اليابانيين. كما تم توقيع اتفاقية تعاون فني بين الجانبين انبثق عنها افتتاح مكتب للوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جاكيا) في الأردن عام 1991 وذلك بهدف إدارة وتنفيذ المساعدات الرسمية للتنمية للأردن. هذا بالإضافة إلى افتتاح مكتب تمثيلي لبنك اليابان للتعاون الدولي في عمان وذلك بهدف القيام بمتابعة المشاريع الممولة من القروض المقدمة من هذا البنك، والمشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار الاقتصادي من خلال المساهمة في النشاطات الاقتصادية والمالية اليابانية على مستوى الأردن بشكل خاص والمنطقة بشكل عام.

وتعتبر اليابان من الجهات المانحة الرئيسة للأردن، ويعول الأردن حكومة وشعباً الكثير من الآمال على المساعدات المالية والفنية التي يقوم الجانب الياباني بتقديمها للمملكة، إذ ستمكن الأردن من مواجهة التحديات الناجمة عن عدم الاستقرار في المنطقة، وكذلك التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويسعى الأردن إلى توطيد العلاقات مع الجانب الياباني في إطار برنامج الشراكة اليابانية-الأردنية الذي تم التوقيع عليه بين الجانبين خلال شهر كانون الأول 2004.

وقد قدمت اليابان منذ عام 1974 الدعم المالي والفني للأردن في عدد من القطاعات الحيوية لتحقيق مستوى معيشة أفضل وتنمية مستدامة، وقد استهدفت المساعدات اليابانية المشاريع التنموية في قطاعات المياه والبيئة وتوفير الأغذية والرعاية الصحية الأولية والتعليم ومكافحة الفقر، بالإضافة إلى دعم وتطوير خدمات القطاع الصناعي، ومجالات السياحة والحماية البيئية وتطوير القوى البشرية.

ب) جمهورية الصين الشعبية

يرتبط الأردن والصين بعلاقات تاريخية متميزة وذلك بفضل حرص قيادتي البلدين الصديقين على تعزيز العلاقات الثنائية بينهما في شتى المجالات ذات الاهتمام المشترك. وقد قدمت الصين عبر السنوات الماضية الدعم المالي والفني للأردن في عدد من المجالات كالخدمات الصحية والتعليم والتنمية الصناعية وتكنولوجيا المعلومات، كما لعبت المساعدات الصينية دوراً هاماً في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومحاربة الفقر والبطالة.

ويولي الأردن أهمية كبيرة لتنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الصين، حيث تشير أرقام التجارة الخارجية إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد بلغ مليار دولار في عام 2006.

ج) كوريا الجنوبية

قطع الجانبان الأردني والكوري خطوات هامة تجاه تطوير علاقاتهما الثنائية في شتى المجالات، فقد قام الجانبان في عام 1972 بالتوقيع على اتفاقية تجارة وذلك بهدف تطوير آفاق التعاون والتبادل التجاري، كما تم في عام 1977 التوقيع على اتفاقية لزيادة التعاون في المجالين الثقافي والتكنولوجي وأخرى في مجال التبادل الثقافي بين الجامعات في الأردن وكوريا عام 2000. وجرى في شهر آذار عام 2006 التوقيع على اتفاقية تعاون في مجال تعيين المتطوعين الكوريين لتقديم خبراتهم للمؤسسات الحكومية الأردنية، كما تم في شهر تموز من نفس العام تم التوقيع على اتفاقية تعاون في مجال تطوير التدريب المهني. بالإضافة إلى ذلك، يرتبط الأردن وكوريا باتفاقية لمنع الازدواج الضريبي وأخرى لحماية وتشجيع الاستثمار. كما تشهد العلاقات التجارية بين البلدين الصديقين نمواً ملحوظاً، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين حوالي 386.5 مليون دولار.

د) سنغافورة

تشهد العلاقات الثنائية بين الأردن وسنغافورة تطوراً ملحوظاً وذلك بفضل حرص قيادتي البلدين الصديقين على تعزيز هذه العلاقات، حيث يرتبط الجانبان بعدد من الاتفاقيات التي تعمل على توطيد وتعزيز هذه العلاقات وخاصة في المجال التجاري والاقتصادي والفني، ولعل من أبرز هذه الاتفاقيات اتفاقية التجارة الحرة التي جرى التوقيع عليها بين الجانبين عام 2004 ودخلت حيز التنفيذ عام 2005، وكذلك الاتفاقية الثنائية لجذب الاستثمارات إلى البلدين، إضافة إلى اتفاقية التعاون لتقديم الدعم الفني والخبرات الفنية والاستشارية السنغافورية في مجال تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بما في ذلك تبادل الخبراء وتوفير التدريب للكوادر الأردنية.

كما يتطلع الأردن قدماً إلى زيادة حجم التبادل التجاري مع دول أخرى ذات أهمية اقتصادية في القارة الآسيوية كالباكستان وماليزيا اندونيسيا والهند، وفتح أسواق جديدة أمام الصادرات الأردنية في هذه الأسواق، إضافة إلى جذب الاستثمارات والمساعدة في تطوير القطاعات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك.

خامساً: علاقات التعاون مع الدول والمؤسسات العربية والإسلامية

يتمتع الأردن بعلاقات متميزة مع كافة الدول العربية، ويسعى الأردن دائماً إلى تطوير هذا التعاون لما فيه مصلحة الأردن وهذه الدول وذلك من خلال تفعيل عمل اللجان العربية المشتركة. كما يرتبط الأردن بعلاقات متميزة مع الصناديق والمؤسسات العربية والإسلامية والتي تعتبر من الجهات المانحة الرئيسية للأردن، حيث تقدم هذه المؤسسات التمويل للمشاريع التنموية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

أ) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: اضطلع الصندوق بدور بارز في دعم مسيرة الأردن التنموية الاقتصادية والاجتماعية، حيث كان الأردن من أوائل الدول التي حصلت على مساعدات الصندوق، إذ قدم الصندوق أول قرض للأردن بعد أقل من نصف سنة على إنشائه قبل (44) عاماً وذلك لتمويل مشروع وادي اليرموك ومشروع مناجم الفوسفات. ولقد بلغت قيمة المساعدات المقدمة من الصندوق العربي للأردن

منذ إنشائه ما قيمته (1.316) مليار دولار أمريكي توزعت هذه المساعدات على قطاعات الطاقة والزراعة والصناعة والتعدين والنقل والاتصالات والصرف الصحي.

ب) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية: تعتبر الأردن من أوائل الدول التي استفادت من مساعدات الصندوق الكويتي، حيث ساهم الصندوق خلال الفترة (1962-2006) في تمويل (24) مشروعاً بلغت قيمتها حوالي (447.2) مليون دولار توزعت على القطاعات الإنتاجية كالفوسفات والصناعة والطاقة والمياه والبيئة والصحة.

ج) صندوق أبو ظبي: بلغ حجم المساعدات التي قدمها صندوق أبو ظبي للأردن خلال الفترة (1974-2006) ما قيمته (112) مليون دولار توزعت على مختلف القطاعات.

د) الصندوق السعودي للتنمية: ساهم الصندوق السعودي للتنمية خلال الفترة (1975-2006) في تمويل عدد من المشاريع التنموية في الأردن بلغت قيمتها حوالي (235) مليون دولار وتوزعت هذه المشاريع على قطاعات الزراعة والمياه والطرق والبنية التحتية والطاقة والتعليم.

هـ) البنك الإسلامي للتنمية: قام البنك منذ عام 1976 بتمويل عدد من المشاريع التنموية من خلال القروض والمنح، حيث بلغت القيمة الإجمالية لهذه المساعدات خلال الفترة (1976-2006) حوالي (1.290) مليار دولار، توزعت هذه المشاريع على قطاعات مختلفة منها البنية التحتية والصحة والتعليم.

سادساً: تنسيق جهود إعادة إعمار العراق

أُكلت إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي مهمة تنسيق جهود إعادة إعمار العراق وذلك استناداً إلى قرارات اللجنة العليا الأردنية العراقية، والتي عقدت اجتماعها الأول برئاسة رئيسي الوزراء في كلا البلدين بتاريخ 2004/11/3 حيث قامت الوزارة بإنجاز النشاطات التالية:

- التنسيق والتحضير لعقد الاجتماع مع الوفد الوزاري العراقي بتاريخ 2006/7/27 في عمان، حيث تم الاتفاق على عدد من المواضيع التي من شأنها تعزيز التعاون المشترك بين البلدين في كافة المجالات.
- التنسيق والتحضير لاجتماع اللجنة العليا الأردنية العراقية والذي عقد في بغداد برئاسة رئيسي الوزراء في كلا البلدين بتاريخ 2006/8/15، حيث تمت مناقشة جميع القضايا المشتركة والاتفاقيات العالقة بين البلدين.

- تم عقد اجتماع تنسيقي مع ضباط الارتباط العراقيين بتاريخ 2006/10/10 حيث اتفق الطرفان على ضرورة تأسيس مكتب تنسيق جهود إعادة إعمار العراق في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، وذلك لتسهيل الاتصال والتنسيق المشترك والتحضير لاجتماعات اللجان القطاعية المختلفة.
 - التنسيق والتحضير لعقد اجتماع اللجنة العليا الأردنية العراقية والذي عقد في عمان بتاريخ 2006 /11/29 برئاسة رئيسي الوزراء في كلا البلدين.
 - تسهيل جميع الإجراءات الإدارية المتعلقة بموظفي البعثة المؤقتة للبنك الدولي في عمان من خلال تأمين إقامتهم، وتصاريح العمل لهم، وذلك تنفيذاً لبنود الاتفاقية الموقعة بين الطرفين، وكذلك تسهيل مهام الوفود العراقية.
 - تقديم كافة التسهيلات اللازمة لإقامة المعارض الدولية في مجال إعادة إعمار العراق في الأردن حيث تم إقامة معرضين في العام الماضي وبمشاركة شركات من كافة أنحاء العالم.
 - متابعة تدريب الكوادر العراقية من خلال برنامج التدريب (TCTP) Third Country Training Programme، حيث تم توقيع اتفاقية بين الحكومة الأردنية/وزارة التخطيط والتعاون الدولي والحكومة اليابانية لتدريب وتأهيل الكوادر العراقية في مختلف المجالات في الأردن، ولقد قامت الجهات المانحة بخطوات واسعة في مجال تدريب الكوادر العراقية في الأردن، سواء المدنية منها أو العسكرية، بهدف تعزيز القدرات البشرية العراقية بحيث تكون قادرة على المشاركة بشكل فاعل في عملية إعادة إعمار العراق. وعليه، فإن البرنامج التدريبي الذي ينفذه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في المجالات المختلفة، وكذلك الجهات المانحة الأخرى والتي من ضمنها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) من خلال برنامج التدريب Third Country Training Programme يعتبر من أهم الأنشطة التي تتابعها الحكومة الأردنية عن كثب وتبذل جهود حثيثة لتعظيم استفادة العراقيين منها من خلال الخبرات والكفاءات الأردنية. ومن الجدير بالذكر بأن عدد المتدربين من خلال البنك الدولي بلغ (538) متدرب، في حين بلغ عدد المتدربين من موظفي الحكومة العراقية من البرنامج التدريبي TCTP (216) متدرباً.
 - تجديد توقيع اتفاقية بين الحكومة الأردنية/وزارة التخطيط والتعاون الدولي والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) وذلك لتأمين الخدمات الأساسية للاجئين في مخيم الرويشد، حيث يساهم في تنفيذ هذه الاتفاقية كل من الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية، ومنظمة CARE، ووزارة الطاقة والثروة المعدنية، ووزارة المياه والريّ، ومديرية الدفاع المدني، وذلك من خلال تقديم المحروقات، والمياه، والكهرباء، والغذاء، والأمن، والتعليم للأطفال، وعقد برامج تدريبية للمقيمين في المخيمين، بالإضافة إلى الخدمات الطبية والمعالجة من خلال وزارة الصحة.
- سابعاً: علاقات التعاون مع المنظمات والهيئات الدولية**

أ) البنك الدولي

يجدر التنويه إلى أن العلاقة بين الأردن والبنك تُنظم من خلال ما يعرف بإستراتيجية مساعدة البنك للدولة، وأن الإستراتيجية الجديدة التي جرى العمل على إعدادها خلال عام 2006 تأتي استكمالاً للاستراتيجيات التي سبق للبنك وان وفرها للأردن، والتي كان آخرها الإستراتيجية التي

غطت السنوات 2003-2005، وانتهى العمل بها في نهاية شهر حزيران من عام 2005، حيث حددت أهدافها من قبل الحكومة وجاءت مساعدة البنك من خلال توفير تمويل اللازم والمساعدات الفنية لتمكين الحكومة من تحقيق هذه الأهداف، والتي تمثلت في تحقيق نمو مستدام وعادل؛ ومساعدة الحكومة في جهودها لتقليص جيوب الفقر وحماية شريحة المواطنين القريبة من خط الفقر؛ وتحسين الحاكمية من خلال إصلاح القطاع العام وتدعيم قدراته المؤسسية، وذلك من خلال التركيز على المحاور التي قامت عليها هذه الإستراتيجية ومتمثلة في تطوير القطاع الخاص وتوفير البنية التحتية اللازمة لحفز النمو المستدام وخلق المزيد من فرص العمل؛ وتنمية الموارد البشرية وتمكين المزيد من الأردنيين من المشاركة في اقتصاد المعرفة؛ وإدارة المصادر المائية والحفاظ على البيئة؛ وإصلاح القطاع العام والحاكمة، والنوع الاجتماعي.

أما الإستراتيجية الجديدة (التي ستغطي السنوات 2006-2010) التي تم المصادقة عليها من قبل مجلس المدراء التنفيذيين في البنك بتاريخ 2006/5/4، فتقوم على مبدأ تحقيق النتائج المنشودة، ويذكر بأن الإستراتيجية أخذت بعين الاعتبار التحديات التي سيواجهها الأردن على مدار السنوات القادمة، والتي تتمثل في الاستمرار في تنفيذ البرامج الإصلاحية، وتحقيق معدلات نمو مستدامة، وتحسين مستوى معيشة المواطن الأردني من خلال خلق المزيد من فرص العمل وتحسين نوعية الخدمات العامة، وكذلك إدارة التعامل مع الصدمات الخارجية ومنها على سبيل المثال لا الحصر تلك التي تنجم عن استمرار ارتفاع الأسعار العالمية للنفط. إلى جانب أن الإستراتيجية ستركز على مساعدة الأردن في جهوده الهادفة إلى محاربة مشكلتي الفقر والبطالة، بحيث توضح السياسات والإجراءات التي من شأنها العمل على الحد من هاتين المشكلتين وبما ينسجم مع توصيات الأجندة الوطنية، وستعمل هذه الإستراتيجية على المساهمة في تحقيق الأهداف المنشودة في الأجندة الوطنية من خلال المحاور التالية:

- **دعم جهود التنمية المحلية وإيجاد فرص عمل مولدة للدخل**، وذلك من خلال العمل على تشجيع التنمية الاقتصادية المحلية وتوفير الفرص لجميع الأردنيين مع التركيز على عنصر الشباب الداخل لسوق العمل. وضمن هذا الإطار سيعمل البنك على توفير التمويل اللازم لمشروع "تطوير قطاع السياحة" و"تطوير التنمية الإقليمية والبلديات بما في ذلك قطاع التعاونيات"، اللذين يأتيان ضمن مفهوم التنمية المحلية الذي تتبناه الحكومة والذي يساعد في ترسيخ مفهوم اللامركزية في العمل التنموي وخلق فرص عمل جديدة، إلى جانب توفير المساعدات الفنية اللازمة لتطوير قطاع التمويل الماكروي الهادف إلى محاربة الفقر وخلق فرص عمل جديدة، وكذلك إعادة هيكلة بنك تنمية المدن والقرى.

- **تعزيز وتقوية النظام الاستثماري لغايات الوصول إلى العمالة الماهرة والاقتصاد المعرفي**، وضمن هذا الإطار سيقوم البنك بتوفير التمويل اللازم للمرحلة الثانية لمشروع تطوير قطاع التعليم وصولاً للاقتصاد المعرفي، وكذلك تمويل المرحلة الثانية لمشروع تطوير التعليم العالي، وكذلك قرض لتطوير التدريب المهني في الأردن، وتوفير المساعدة الفنية لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال مشاريع البنى التحتية، إلى جانب توفير المساعدة الفنية لإصلاح مؤسسة التدريب المهني وذلك للوصول للآليات التي تسهم في الحد من مشكلة البطالة، بالإضافة إلى تنفيذ دراسة حول الاستثمار وسوق العمل في الأردن للخروج بالتوصيات اللازمة حول

تعظيم الاستفادة من الاستثمارات في تشغيل العمالة الأردنية. في حين ستعمل مؤسسة التمويل الدولية على توفير المساعدة الفنية والمساهمة في تطوير قطاع التمويل الماكروي، وإنشاء صندوق لتمويل رأس المال المبادر بحيث يصار إلى تأمين الأموال اللازمة من خلال منح تقدم من الجهات المانحة، هذا بالإضافة إلى إعادة النظر وتطوير بعض القوانين مثل قانون التمويل التأجيري، وقانون التوريق، وإيجاد قانون ينظم عمل المؤسسات الماكروية، إضافة إلى إنشاء مكتب ائتماني للتمويل الماكروي، إلى جانب قيام المؤسسة بتوفير المساعدة في مجال الخصخصة، وكذلك قيام المؤسسة برفع استثماراتها في الأردن من (50) مليون دولار حالياً إلى (100) مليون دولار عبر سنوات تنفيذ الإستراتيجية.

- **إصلاح أنظمة الحماية الاجتماعية وتوسيع تغطيتها،** حيث سيتم العمل على توفير مساعدة فنية وقرض بهدف تطوير شبكات الحماية الاجتماعية بما في ذلك إصلاح صندوق المعونة الوطنية لما لذلك من أثر على شريحة كبيرة من الفقراء، حيث أن هذه العملية ستعمل على تعزيز قدرة هذه الأنظمة على امتصاص الصدمات التي قد تنجم عن عوامل خارجية متمثلة في الظروف الإقليمية والدولية، أو محلية ناجمة عن إصلاحات اقتصادية تؤثر سلباً على الفقراء، كما سيتم الأخذ بعين الاعتبار الوصول للفئات الفقيرة التي لم تكن مستفيدة من الخدمات الاجتماعية مثل الأطفال والشباب المهمشين، وذوي الاحتياجات الخاصة، والمجمعات الفقيرة الهامشية. وكذلك التنسيق ومأسسة العمل بين الجهات العاملة في مجال محاربة الفقر وانصوائها للعمل تحت مظلة واحدة من شأنه المساعدة وبشكل فعال في الجهود الوطنية الرامية لاستئصال شأفة الفقر. كما سيتم العمل على توفير مساعدة فنية لإعداد دراسة حول ملامح الفقر في الأردن وذلك للوقوف على مسبباته لوضع الخطة العلاجية، هذا إلى جانب الاستمرار في توفير المساعدة الفنية لدراسة تقييم الفقر في الأردن، وكذلك توفير مساعدة فنية في لبناء خرائط الفقر، هذا بالإضافة إلى وضع الآليات التي تمكن من تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير تقييم النوع الاجتماعي في الأردن الذي أعده البنك الدولي، وذلك لتعزيز وتمكين المرأة الأردنية اقتصادياً واجتماعياً.

- **إعادة هيكلة الإنفاق العام ودعم جهود إصلاح القطاع العام،** حيث سيجري العمل على إعادة هيكلة الإنفاق العام كإحدى الأولويات الملحة التي من شأنها العمل على تمكين الحكومة من إنجاز أولوياتها على المديين المتوسط والبعيد الأجل. ولهذه الغاية، سيجري العمل على مراجعة القضايا المرتبطة بالإطار المالي الكلي، والمخصصات متوسطة المدى ضمن الموازنة العامة، اخذين بعين الاعتبار الإصلاح المؤسسي للمؤسسات الحكومية ضمن عملية إصلاح القطاع العام الهادف إلى إعادة النظر في مهام الوزارات والمؤسسات الحكومية لخلق جهاز حكومي كفء وفاعل وله القدرة على مواكبة المستجدات والتطورات العالمية، واستخدام التقنيات الحديثة، وتقديم خدمات مميزة بعدالة وشفافية لجميع المواطنين. وسيقوم البنك بتوفير المساعدات الفنية لإصلاح أنظمة التعاقد المعمول بها في الأردن، ودراسة حول إصلاح أنظمة الدعم والتأمين الصحي، وتعزيز القدرات فيما يتعلق بنظام العطاءات.

ويذكر بأن البرنامج التمويلي الميسر للإستراتيجية يغطي السنوات الأربع القادمة ويعتمد على الاحتياجات التمويلية للأردن وفق الأولويات التي تضعها الحكومة ويتسم بالمرونة ويتراوح ما بين (175 - 540) مليون دولار كما يتضمن البرنامج أيضاً منح ومساعدات فنية وخدمات استشارية يقدمها البنك الدولي مجاناً تخدم عدة قطاعات اقتصادية.

وضمن إطار هذه الإستراتيجية، تم اتخاذ الخطوات اللازمة خلال عام 2006 من أعمال تحضيرية مثل دراسات الجدوى للمضي قدماً في تأمين التمويل اللازم لمشروع "تطوير قطاع السياحة" و"تطوير التنمية الإقليمية والبلديات بما في ذلك قطاع التعاونيات"، هذا بالإضافة إلى قيام البنك بتوفير مساعدات فنية لإجراء عدد من الدراسات القطاعية مثل دراسة حول الاستثمار وسوق العمل، وإعداد خرائط الفقر في الأردن.

ب) منظمات الأمم المتحدة

عملت الوزارة خلال عام 2006 على التحضير والمشاركة في الاجتماعات الثلاثية Tripartite Review Meetings لتقييم مدى تقدم سير المشاريع الممولة من قبل وكالات وهيئات الأمم المتحدة العاملة في الأردن، ونتائجها، ومناقشة أية صعوبات تواجه تنفيذ المشاريع، لتقديم التوصيات المستقبلية للوصول إلى برنامج عمل ضمن إطار زمني محدد، وذلك تمثيلاً مع سياسات وكالات وهيئات الأمم المتحدة العاملة في الأردن الداعية إلى الإشراف المتواصل والمستمر وللتأكد من حسن سير المشروع.

كما عملت الوزارة على تعزيز التنسيق وإدارة المساعدات المالية والفنية للمشاريع التالية للعام 2006:

- مشروع إدارة الكوارث في منطقة أمانة عمان الكبرى
- المرحلة الثانية من مشروع Support to Bridging the Gap Between Higher Education and the Labor Market
- مشروع UNDP Umbrella of Support (Account 11888)
- المرحلة الثانية من مشروع Strengthening the Justice System
- المرحلة الثانية من مشروع Towards Better Integration of Persons with Disabilities through ICT & Networking

إضافة إلى المشاركة في التحضير لوثيقة التعاون القطري المشترك بين منظمة الأمم المتحدة والحكومة الأردنية Common Country Assessment للسنوات (2003-2007)، والتي تعكس وضع الأردن على كافة الأصعدة لتعكس الواقع الحقيقي، وتلا ذلك المشاركة في الخلوة الإستراتيجية للتحضير لوثيقة (UN Development Assistance Framework) للسنوات 2008-2012، والتي تعكس آلية عمل منظمة الأمم المتحدة في الأردن، وبرامج التعاون بين الحكومة الأردنية وهيئات الأمم المتحدة في الأردن للسنوات (2008-2012).

رابعاً: التنمية المحلية ومكافحة الفقر والبطالة

1) التنمية الحلية

ضمن مهام الوزارة في إعداد برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومتابعة تنفيذها والعمل على تطوير مفاهيم وممارسات تنموية على مستوى رسم السياسات، ومعالجة الاختلالات في مجال التنمية المحلية، تقوم الوزارة بتنفيذ مجموعة من الأنشطة والبرامج الهادفة لتعزيز التنمية المحلية في

الأردن، حيث أثبتت تجارب العديد من دول العالم ومن ضمنها دول مشابهه للأردن من حيث المساحة وعدد السكان والموارد، أن تبني نهج التنمية المحلية يعطي نتائج ايجابية ويساهم في تحقيق أهم الأهداف الوطنية الكبرى في تحسين ظروف معيشة مواطنيها وتطوير نظم الإدارة والحاكمة وسلامة المجتمع، حيث أنه يساهم في:

- تحسين قدرة المؤسسات على تقديم الخدمات بكفاءة وفاعلية.
- تحسين كفاءة تخصيص وتوزيع الموارد المالية للدولة.
- تحقيق المزيد من المشاركة والمساهمة للمواطنين في محلياتهم (أفراد، أو مؤسسات).
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال الشراكة الحكومية مع القطاع الخاص.
- رفع مستوى الشفافية في الأداء وفي صنع القرار.
- تجذير مبدأ المساءلة والمحاسبة.
- رفع الكفاءة المؤسسية والفاعلية في عمل وأداء وحدات إدارة التنمية.
- تحقيق العدالة في توزيع مكتسبات التنمية بين مناطق المملكة وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة كماً ونوعاً لكافة المواطنين.

ويتوخى من تطبيق هذا النهج تحقيق نتائج ذات أثر ملموس على المستوى المحلي من بينها:

- مستوى أعلى من اللامركزية في العمل التنموي لتسريع وتيرة التنمية وذلك لما تنطوي عليه عملية الانتقال من المركز إلى المحليات لتسريع وتيرة التنمية.
- تشريعات تعتمد مبدأ التكاملية في أدوار الأطراف الفاعلة في عملية التنمية.
- إدارات محلية شفافة وخاضعة للمساءلة تقوم بأداء مهامها بكفاءة عالية من خلال تقديم الخدمات للمواطنين بأعلى جودة وبأقل كلفة ممكنة.
- مشاركة أكبر لمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في التنمية المحلية.
- اقتصاديات محلية فاعلة قادرة على:
 - تحقيق الاستغلال الأمثل والمستدام للموارد المتاحة.
 - استكشاف الفرص الاستثمارية ضمن حدودها، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة.
 - خلق فرص عمل للناشطين اقتصادياً، والحد من مشكلتي الفقر والبطالة.
 - دعم النمو الاقتصادي على المستوى الكلي.

سعت وزارة التخطيط والتعاون الدولي خلال عام 2006 نحو توحيد جهود الأطراف المختلفة التي من شأنها إنجاح عملية التنمية المحلية، والاتفاق على مفهوم مشترك وشامل للتنمية المحلية وحدت من خلاله الرؤى الأحادية للمؤسسات الفاعلة على المستوى المحلي، لضمان التحول من رؤية ومفهوم مؤسسة إلى مفهوم وطني، حيث يضمن هذا التعريف بأن التنمية المحلية هي عملية ديناميكية تتفاعل من خلالها كافة جهود وطاقات

المجتمع دون استثناء لاستغلال موارده وتوظيفها لخدمة المصلحة الجمعية لأبنائه، و يبين بوضوح أن التنمية المحلية ليست هدفاً لذاتها وإنما هي الأداة أو الوسيلة التي نسعى من خلالها إلى تحقيق مستويات معيشة أفضل للمواطنين. وفي هذا الصدد فقد تم التوافق على تعريف التنمية المحلية في الأردن على أنها " **جهد تشاركي موجه لحشد جهود المجتمع المحلي بكافة فعالياته، وتحفيز طاقاته الكامنة وغير المستغلة لخلق حياة أفضل للمواطنين في محلياتهم**".

ولترجمة هذا التعريف تم تحديد الأطراف ذات المسؤولية في دفع عجلة التنمية على المستوى المحلي والمشمولة بمظلة هذا التعريف والتي تضم ولا تقتصر على:

- مؤسسات القطاع العام ممثلة بالمديريات القطاعية في المحليات.
- مؤسسات المجتمع المدني بمختلف أشكالها خيرية أو تعاونية أو منظمات غير حكومية.
- البلديات والمجالس المحلية.
- مؤسسات القطاع الخاص.

وقد قامت الوزارة بتنفيذ مجموعة من الدراسات والبرامج والمبادرات والأنشطة خلال عام 2006، منها:

أ- مشروع التنمية الإقليمية والمحلية

ويهدف هذا المشروع إلى:

- تحسين مستوى الخدمات التي تُقدمها البلديات كماً ونوعاً.
- تسهيل وصول البلديات لمصادر التمويل قصيرة وطويلة الأمد، وتطوير نظام الدعم الحكومي للبلديات.
- تنويع المنتجات والخدمات المالية لبنك تنمية المدن والقرى.
- بناء القدرات المؤسسية للبلديات لتتمكن من إدارة مواردها المالية بكفاءة وتقديم الخدمات بفعالية وعدالة، وتبني أسلوب التخطيط التشاركي في تحديد أولويات الإنفاق.

وينفذ هذا المشروع بالتعاون مع البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية، وبالمشاركة مع وزارة الشؤون البلدية، ويستهدف البلديات باعتبارها المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وسيتم من خلاله تزويد البلديات الأردنية بأفضل أساليب وأدوات العمل البلدي القائم على الشراكة الحقيقية مع المواطن، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى، وبناء قدراتها المؤسسية لتتمكن من إدارة مواردها المالية بكفاءة وتقديم الخدمات بفعالية وعدالة وتحديد الأولويات في التخطيط، بحيث تتحول من مؤسسات معتمدة على الدعم الحكومي إلى وحدات مستقلة مالياً وإدارياً وقادرة على النمو الذاتي، وسيتم تأهيل البلديات للقيام بالتخطيط وإدارة العمل التنموي ضمن حدود البلدية، بعد ضبط موازاناتها وتحسين إيراداتها ورفع قدرتها الاقتراضية وزيادة شراكتها مع القطاع الخاص والمجتمع المحلي.

وقد تم إدراج مشروع التنمية المحلية والإقليمية ضمن إستراتيجية مساعدات البنك الدولي للمملكة (2006-2009)، علماً بأن المشروع في المرحلة التحضيرية النهائية حيث تم خلال عام 2006 انجاز ما يلي:

- 1- إعداد الدراسات التحضيرية والتصميم: وهي مرحلة من أهم مراحل المشروع ويترتب عليها ضمان عوامل نجاحه، حيث تم الانتهاء من إعداد الدراسات التحضيرية التالية وتوظيف مخرجاتها كمدخلات لتصميم المشروع :

 - تقييم مؤسسات وأدوات تمويل البلديات.
 - تقييم مستوى البنية التحتية والخدمات التي تقدمها البلديات.
 - إعداد إستراتيجية للتنمية الإقليمية.
 - تقييم القدرات المؤسسية للبلديات، ومؤسسات المركز الداعمة لعملها (وزارة الشؤون البلدية، بنك تنمية المدن والقرى).
 - تقييم الأثر الاجتماعي للمشروع
 - تقييم واقع مجالس الخدمات المشتركة

2- الانتهاء من إعداد وثيقة المشروع Project Appraisal Document ودليل عمليات المشروع Project Operation Manual والتحضير لتشكيل اللجان وتعيين الكوادر المتعلقة بإدارة المشروع.

3- الانتهاء من تصميم نظام الإدارة المالية الخاص بالمشروع والذي تم تصميمه لتتواءم مخرجاته من التقارير الفنية والمالية مع متطلبات البنك الدولي.

4- توقيع اتفاقية قرض مع البنك الدولي بقيمة (20) مليون دولار لتمويل جزء من المشروع، وعرض المشروع على مجلس المدراء التنفيذيين للوكالة الفرنسية للتنمية لتمويل الجزء المتبقي بقيمة (20) مليون يورو، منها قرض بقيمة (15) مليون يورو ومنحة بقيمة (5) مليون يورو.

ونظراً لأهمية تبني المؤسسات المعنية مباشرة بهذا المشروع والمستفيدة من مخرجاته، وهي وزارة الشؤون البلدية، بنك تنمية المدن والقرى، والبلديات فقد تم إشراكهم في مراحل إعداد وتنفيذ هذه الدراسات، وطلب إليهم التأكيد على سلامة نتائجها، ومنطقية توصياتها، حيث تم عقد سلسلة من الاجتماعات التنسيقية وورش العمل في مختلف محافظات المملكة بحضور الشركاء والشركات الاستشارية المنفذة للدراسات لمناقشة نتائج تقاريرها والإجابة على استفسارات المعنيين مباشرة.

ب- برنامج الدعم الأوروبي لمكافحة الفقر من خلال التنمية المحلية

يتمثل الهدف الاستراتيجي لهذا البرنامج بـ: " مكافحة الفقر وتحسين المستوى المعيشي للفرد من خلال تعزيز دور البلديات في التنمية المحلية"، ويضم البرنامج المكونات الرئيسية التالية:

- بناء القدرات المؤسسية للبلديات المستفيدة في مجالات: تنسيق الجهود، تخطيط التنمية المحلية، تنفيذ ومتابعة وتقييم الخطط التنموية.
- خلق الأطر المؤسسية والتنظيمية الداعمة لنجاح البرنامج.
- تشكيل لجنة توجيهية على مستوى المركز.
- تأسيس وحدات تنموية في البلديات المستفيدة من البرنامج.
- استحداث آلية لتنسيق الجهود الدولية والمانحين.
- تطوير نظام الدعم الحكومي للبلديات.
- توفير الدعم المالي من الحكومة لمشاريع مكافحة الفقر في البلديات، ومخرجات خطط التنمية المحلية التي تعدها.
- تسمية وتكليف جهة لمتابعة وإدارة البرنامج، حيث قرر مجلس الوزراء الموقر تكليف مديرية التنمية المحلية بمأسسة ومتابعة تنفيذ البرنامج.

وقد قامت الوزارة بالإشراف على ومتابعة تنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وبمشاركة البلديات، والوزارات العاملة في محاربة الفقر، وذلك لضمان عدم الازدواجية والتنسيق الكامل بين مختلف هذه المؤسسات وتوحيد جهود التخفيف من حدة الفقر، من خلال خطط تنفذها البلديات بهدف تقليص الفجوة بين احتياجات المواطنين والمشاريع التي يجري تنفيذها وتحقيق وصول أفضل للفقراء في محلياتهم، وتتضمن المرحلة الأولى من البرنامج الممول بمنحة قيمتها 30 مليون يورو، إنشاء وحدات تنمية داخل البلديات تتولى إدارة العمل التنموي داخل حدودها، وتساهم هذه الوحدات في إعداد الخطط التنموية التي من شأنها رفع مستوى المواطنين ووضع الحلول المناسبة لأبرز المشاكل التي يعانون منها وبما يشكل مشاركة أكبر للمواطنين في إعداد هذه الخطط، واستشراف الفرص التنموية داخل حدود البلدية، وقد تم في هذا الصدد اختيار 50 بلدية على مستوى المملكة، ولضمان جدية البلديات والتزامها بالعمل على تنفيذ متطلبات البرنامج فقد طلب من كل بلدية من البلديات الخمسين إعداد مقترح تنموي لرؤيتها للتنمية المحلية، يتضمن أبرز المشاريع التنموية التي تعكس حاجات البلدية لاعتمادها في اختيار البلديات التي ستستفيد من المرحلة الأولى من البرنامج وعددها 18 بلدية.

وقد تم سحب الشريحة الأولى بعد توفير متطلبات استحقاقها والمتمثلة بما يلي:

- تشكيل لجنة توجيهية للبرنامج مكونة من الأمناء والمدراء العامين للمؤسسات التالية : وزارة الشؤون البلدية ، بنك تنمية المدن والقرى ، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الداخلية ، وزارة المالية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- إعداد وإقرار النظام الداخلي وآلية عمل اللجنة.
- إعداد آلية لتنسيق لقاءات الجهات المانحة.
- إعداد وثيقة مفاهيم حول مكافحة الفقر من خلال التنمية المحلية.
- إعداد خطة العمل التنفيذية للبرنامج.

كما تم العمل خلال عام 2006 على تنفيذ جزء كبير من متطلبات سحب الشريحة الثانية وهي:

- إيجاد الآليات والوسائل الداعمة لعملية تصميم وتنفيذ الخطط والبرامج الإستراتيجية، ما فيها إنشاء وحدات تنمية على المستوى المحلي في البلديات المستفيدة من البرنامج، بحيث تحتوي على هيكل تنظيمي ووصف وظيفي واضح، ومجهزة بكافة الموارد البشرية، المالية والتكنولوجية التي تساعد على إعداد خططها الإستراتيجية والبرامج المنبثقة عنها.
- عقد سلسلة من الاجتماعات وورش العمل التعريفية بالبرنامج ومتطلبات توزيعها على أقاليم المملكة الثلاثة.
- اختيار البلديات الـ (18) التي ستستفيد من البرنامج بأسلوب شفاف وموضوعي وحسب معايير تعكس نسبة الفقر وقدرة ورغبة البلديات المختارة في تبني مفهوم مكافحة الفقر من خلال التنمية المحلية وحسب متطلبات البرنامج.
- إنشاء وحدات تنمية مركزية في كل من وزارة الشؤون البلدية وبنك تنمية المدن والقرى، وإعداد الوصف الوظيفي والهيكل التنظيمي لتلك الوحدات وتزويدها بالموارد البشرية والفنية.
- إعداد برنامج تدريبي شامل للبلديات في مجال التنمية المحلية ومكافحة الفقر.
- تقييم القدرات المؤسسة للبلديات، وخطط وبرامج وزارة الشؤون البلدية لبناء القدرات المؤسسية لتلك البلديات.
- إنشاء نظام متابعة وتقييم لمؤشرات الفقر في المحافظات، لقياس اثر مخرجات برنامج الدعم على مستوى الفقر في تلك المحافظات.
- إدماج البلديات المستفيدة من مشروع "PAMD" الذي ينفذ بالتعاون مع GTZ في برنامج الدعم وذلك من خلال:
 - عقد ورش عمل ولقاءات مع الجهات المعنية في البلديات لمراجعة دراسات الجدوى الاقتصادية ومناقشة موضوع ملكية المشاريع وإدارتها حيث تم تبني موضوع إشراك القطاع الخاص مع البلديات في ملكية هذه المشاريع كذلك عدم إعطاء أي دور للبلدية في عملية إدارة هذه المشاريع وغرس مفهوم دور البلدية بان تكون الجهة المستكشفة للفرص الاستثمارية وتقديمها للمستثمرين في مناطقها .
 - الالتزام بتوفير التمويل لمشاريعها ذات الأولوية في حال تمكنها من استقطاب شركاء من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

ج- مشروع إعادة هيكلة القطاع التعاوني

يتكون هذا المشروع من المكونات التالية:

- المكون الأول: إعداد حزمة التشريعات المطلوبة لإعادة هيكلة القطاع التعاوني.
- المكون الثاني: إعداد إستراتيجية إصلاح وتطوير القطاع التعاوني في المرحلة الانتقالية خلال الأعوام (2006-2010).
- المكون الثالث: دراسة أفضل الخيارات المناسبة لتوفير التمويل لمختلف مكونات القطاع التعاوني بما فيها التعاونيات.
- المكون الرابع: إعداد الإطار التنظيمي والإداري لإنشاء هيئة تنظيم القطاع التعاوني، ودراسة المرحلة الانتقالية ما بين واقع المؤسسة التعاونية الحالي وهيئة تنظيم القطاع التعاوني.
- المكون الخامس: الترتيبات المؤسسية والنهج التشاركي لإدارة المشروع.

أما ما تم انجازه خلال عام 2006 ما يلي:

1. الانتهاء من إعداد مشروع قانون تنظيم القطاع التعاوني ، وأحيل إلى ديوان التشريع بعد أن أقر من مجلس الوزراء الموقر ، حيث سينشأ بموجبه هيئة تنظيم القطاع التعاوني .
2. تم الانتهاء من إعداد مشروع نظام التعاونيات ورفع إلى مجلس الوزراء وهو بانتظار الانتهاء من الموافقة على القانون للسير في إجراءات إقراره .
3. تم الانتهاء من إعداد دراسة مسحية شاملة لتقييم واقع القطاع التعاوني في الأردن بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة ، حيث خرجت بنتائج هامة كان من أبرزها مساهمة القطاع التعاوني في الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ 0,09 % لعام 2004 ورفعت نتائج الدراسة إلى مجلس الوزراء .
4. تم الانتهاء من إعداد إستراتيجية تطوير القطاع التعاوني للأعوام (2006 - 2010) ، حيث أقرت من مجلس الوزراء، مشتملة على المراحل الرئيسية التالية:
 - مرحلة التكوين والتنظيم.
 - مرحلة التركيز على الأداء وترتيب الأولويات .
 - مرحلة العمل وفق متطلبات السوق والإدارة الذاتية.
5. تم إعداد تقرير شامل لتقييم واقع الكوادر البشرية العاملة في المؤسسة التعاونية حالياً في سياق العمل على إعداد الإطار التنظيمي والإداري لإنشاء هيئة تنظيم القطاع التعاوني ودراسة المرحلة الانتقالية ما بين واقع المؤسسة حالياً والهيئة لاحقاً.
6. وفي إطار تنفيذ أعمال المشروع فقد تم الاستفادة من خبرات محلية ودولية وتم عقد العديد من ورش العمل واللقاءات المفتوحة مع ممثلي القطاع التعاوني على الصعيد الرسمي والأهلي وفي جميع المحافظات.

د- مشروع بناء القدرات المؤسسية لوحدات التنمية والحكام الإداريين في المحافظات

يستهدف هذا المشروع تدريب وتأهيل قيادات العمل التنموي في المحافظات وكوادرها على إدارة التنمية المحلية، ويستفيد من هذا البرنامج نحو خمسين موظفاً في وحدات التنمية في المحافظات اثنتي عشر، علاوة على تطوير قدرات السادة المحافظين ومساعدتهم لشؤون التنمية، وقد تم إطلاق المشروع بتاريخ 2005/12/29.

أما ما تم انجازه خلال عام 2006 فهو ما يلي:

- تقييم للوضع الحالي لوحدات التنمية في المحافظات.
- الانتهاء من إعداد تقرير حول هيكلة وحدات التنمية في المحافظات ، بما يتلاءم مع الدور الجديد لها.
- إعداد تصور حول إشراك وحدات التنمية في استلام وتقييم المشاريع الصغيرة المقدمة في المحافظات.
- إعداد هيكل للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المحافظات.

هـ- مشروع تمكين المجتمعات المحلية

تقوم المديرية بمتابعة تنفيذ مشروع تمكين المجتمعات المحلية ضمن خطة التعاون الفني المشترك ما بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومنظمة اليونسيف للأعوام (2003-2007) الهادفة إلى استنهاض طاقات الأفراد في المجتمع واستغلال موارده المحلية المتاحة في تحقيق التنمية المستدامة، ويعمل البرنامج على إيجاد وتطوير هياكل وتنظيمات محلية قائمة على المشاركة وتوفير العناصر اللازمة لاستدامة عملها، كذلك تزويد المشاركين من تلك المجتمعات بالمهارات الأساسية في تقدير الاحتياجات وتحديد الأولويات، حيث تلخصت أهم انجازات المشروع عام 2006 بما يلي:

- إدراج ستة بلديات في المشروع موزعة في مختلف المحافظات لبناء قدراتها المؤسسية وتدريبها على إعداد الخطط التنموية.
- الانتهاء من تحديد الاحتياجات التدريبية للمجتمعات المحلية المستهدفة.
- عقد 16 دورة تدريبية في إطار التمكين وبناء القدرات المؤسسية لكوادر الشركاء واللجان المحلية في المناطق المختلفة. كما تم عقد 20 ورشة عمل لقيادة المجتمع المحلي في مجالات تمكين المجتمع المحلي و المفاهيم التنموية.

ويتم تحقيق ذلك من خلال المكون الأول للبرنامج وهو المشروع الوطني لتنمية المجتمعات المحلية، والذي يتضمن التنسيق والتشاور مع مختلف الجهات الفاعلة في مجال تنمية المجتمعات المحلية بهدف التوصل إلى توحيد منهجية العمل وإعداد دليل لتنمية المجتمعات المحلية واختباره فاعليته على أرض الواقع.

والمكون الثاني للبرنامج وهو مشروع تمكين المجتمعات المحلية على مستوى المحافظات، الذي يتضمن الأنشطة الرئيسية التالية:

- بناء القدرات المؤسسية لصانعي القرار: من خلال تنفيذ عدد من ورشات العمل لتعريف وتدريب الجهات المعنية في المحافظات على أسلوب التنمية المجتمعية ومؤشراته ووسائل قياسه .
- توفير المعلومات وبناء الاتصالات (مسوح، تقييم سريع، وإنشاء نظام معلومات): من خلال إنشاء قاعدة بيانات حول الأوضاع التنموية بشكل عام وتحديد احتياجات المناطق المستهدفة وأولوياتها.
- مشروع تمكين المرأة: من خلال إيجاد نساء مدربات على مفاهيم القيادة والتنمية المجتمعية، حيث يتضمن المشروع تنفيذ عدد من ورشات العمل والدورات التدريبية.
- تأسيس شبكة بين وداخل المجتمعات المحلية: من خلال عقد لقاءات وورش عمل وندوات تضم أعضاء من الفئات المستهدفة، وتوفير ونشر المعلومات حول مشاريع وأنشطة منظمة اليونسيف في مجال تنمية المجتمعات لمحلية .

و- تخصيص فروقات فوائد بنك الإعمار الألماني

كما قامت الوزارة من خلال الإشراف على عمل اللجنة المشتركة لتخصيص فروقات فوائد بنك الإعمار الألماني بتوفير التمويل اللازم للجمعيات الخيرية والأندية ومؤسسات العمل الاجتماعي لتمكينها من تنفيذ مشاريعها التنموية وخدمة مجتمعاتها ، وإيجاد نافذة تمويلية لخدمة المناطق الهامشية وجيوب الفقر، وفق آلية ومعايير تراعي ما يلي:

- المشاريع التي تساهم في نشر تكنولوجيا المعلومات.
- مشاريع بناء القدرات المؤسسية ورفع الكفاءة.
- المشاريع ذات الأبعاد الاجتماعية والنفع العام.

- المشاريع التي تساهم في المحافظة على البيئة.
 - تمويل الدراسات والأبحاث والمؤتمرات والندوات التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي المتعلقة بقضايا التنمية المحلية.
 - المشاريع المنفذة في المناطق الهامشية وجيوب الفقر.
- حيث تم تمويل (45) هيئة محلية، بمجموع بلغ قدره نحو 203.5 ألف دينار، كان توزيعها كما هو موضح في الجدول التالي:

المنح المقدمة من خلال تخصيص فروقات فوائد بنك الإعمار الألماني عام 2006

قيمة المنح (بالآلاف دينار)				عدد الطلبات التي تم تمويلها				المحافظة
المجموع	أخرى	أندية	جمعيات	المجموع	أخرى	أندية	جمعيات	
1	1		0	1	1		0	المستوى الوطني
51	20.5		30.5	13	7		6	العاصمة
6	1		5	2	1		1	البلقاء
39	1		38	6	1		5	الزرقاء
6			6	1			1	مادبا
38	1.5		35.5	8	2		6	اريد
25	2		23	6	2		4	المفرق
7.5			7.5	1			1	جرش
0			0	0			0	عجلون
16		9	6	4	1	2	1	الكرك
0	1		0	0			0	الطفيلة
14			14	3			3	معان
0			0	0			0	العقبة
203.5	28	9	166.5	45	15	2	28	المجموع

ز - برنامج تحديات الألفية Millennium Challenge Corporation

سيتم من خلال هذا البرنامج الذي تنفذه الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي USAID، وبتنفيذ من مؤسسة تحديات الألفية MCC، العمل على تعزيز دور المجالس المحلية من خلال أنشطة وتشريعات لتحسين مستوى الأداء لهذه المجالس، بالإضافة إلى زيادة مستوى المشاركة الشعبية، والتمثيل لمختلف فئات المجتمع في العملية الانتخابية، ورفع درجة المساءلة والشفافية في الأداء الحكومي لتعزيز الأجواء التي من شأنها تحفيز القطاع الخاص للعب دور أكبر في مجال التنمية، أما ما تم انجازه خلال العام 2006 فهو:

- إعداد وتطوير مقترح المشروع وتحديد الأنشطة التي سيتم تنفيذها
- الحصول على موافقة الحكومة الأردنية لتنفيذ المشروع
- الحصول على موافقة الجهة الممولة (مؤسسة تحديات الألفية MCC) على تمويل المشروع.

- إعداد الشروط المرجعية وخطة عمل المشروع للأعوام 2007 - 2008.

ح- مشروع "تعزيز اللامركزية ودمج مشاركة المرأة" بالتعاون مع الحكومة الدنماركية

تم توقيع اتفاقية العمل المشترك ما بين الحكومة الأردنية والحكومة الدنماركية بتاريخ 2005/8/22، وترتكز على قيام الطرفين وبأسلوب تشاركي بتطوير مشاريع ذات أولوية للحكومة الأردنية حيث يمتلك الجانب الدنماركي خبرة كبيرة في هذا المجال. ويتم تنفيذها من خلال مساعدات فنية تقدمها الحكومة الدنماركية وتنفذها مؤسسات دنماركية متخصصة. ومن خلال المشاورات بين الطرفين تم الاتفاق على أن يتضمن التعاون بين الطرفين تقديم مساعدات فنية في مجال تعزيز اللامركزية ودمج ومشاركة المرأة في تلك العملية، أما أهم ما تم إنجازه عام 2006 فهو:

- توقيع اتفاقية تنفيذ مشروع اللامركزية وتمكين مشاركة المرأة في العمل التنموي
- الموافقة على البدء بتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع تحت مظلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في الأردن.

Millennium

ط- مأسسة وتنسيق جهود التنمية المحلية

نظراً لتزايد اهتمام الجهات المانحة والدولية في دعم جهود المملكة في التنمية المحلية، فقد ارتأت الوزارة ضرورة إرساء آلية للتنسيق وفتح باب الحوار بين المانحين وتوحيد جهودهم وتعزيز الترابط والتكامل بين مبادراتهم وأنشطتهم، حيث يتم تنظيم سلسلة دورية من الاجتماعات يشارك فيها كافة الجهات المانحة والدولية إضافة إلى المؤسسات الوطنية العاملة في مجال التنمية المحلية. وفي ذات الإطار ارتأت الوزارة ضرورة وضع إطار عام للتوجهات الحكومية في مجال التنمية المحلية ليصار إلى اعتماده من قبل المهتمين والمانحين كدليل إرشادي وبالتالي فقد بادرت الوزارة بتحليل واقع التنمية المحلية وإعداد وتداول وثيقة الورقة المفاهيمية حول التنمية المحلية في الأردن.

ي- مشروع التعاون عبر الحدود CBC

يأتي هذا المشروع ضمن إطار النافذة التمويلية الجديدة للشراكة الأورو متوسطية وسياسة الجوار، بهدف زيادة التفاعل بين الدول الواقعة على شمال وجنوب ساحل البحر الأبيض المتوسط لتشجيع تفاعل الجهات المعنية بالتنمية المحلية في حل المشاكل والتحديات المتشابهة من خلال إعداد وتنفيذ مشاريع مشتركة لتعزيز تبادل الخبرات في هذا المجال، وأما أهم ما تم إنجازه خلال عام 2006 فهو ما يلي:

- تم إدراج الأردن في قائمة الدول المؤهلة لبرنامج التعاون عبر الحدود بعد أن تم استثنائها لأنه لا يوجد لها سواحل على البحر المتوسط.
- تم الانتهاء من تحديد الأقاليم المؤهلة للاستفادة من البرنامج (إربد، البلقاء، مأدبا، الكرك، الطفيلة، العقبة)
- تم الانتهاء من إعداد البيانات والمؤشرات المطلوبة عن الأقاليم المؤهلة وتزويد اللجنة التوجيهية للبرنامج بها
- تم تحديد قائمة بالمشاريع التي يمكن تنفيذها من خلال البرنامج في الأقاليم المستهدفة في المملكة

ك- برنامج الشراكة بين السلطات المحلية في حوض البحر الأبيض المتوسط MED-PACT

يهدف هذا البرنامج إلى المساهمة في خلق شبكة من الشراكة بين مدن حوض الأبيض المتوسط لتبادل الخبرات فيما بينها حيث تم اختيار بلدية الهاشمية لكونها بؤرة بيئية خطيرة للدخول ضمن هذا البرنامج وتمت الموافقة على هذا البرنامج من قبل الاتحاد الأوروبي تحت إدارة بلدية ساسوولا الايطالية ويتوقع أن يتم البدء في وضع خطة لمعالجة القضايا البيئية التي تعاني منها البلدية في بداية العام 2007 .

ل- استراتيجيات تطوير المدن الأردنية

يهدف هذا البرنامج إلى إعداد استراتيجيات متوسطة المدى لتطوير المدن الأردنية والذي يجري تنفيذه بالتعاون مع كل من البنك الدولي وتحالف المدن العالمي، حيث يتم تطوير هذه الاستراتيجيات بالتعاون مع كافة المعنيين ومؤسسات المجتمع المدني في المدينة التي يتم اختيارها وتهدف هذه الاستراتيجيات بصورة عامة إلى التخفيف من حدة الفقر وتحسين الإدارة الحضرية، أما ما تم إنجازه في عام 2006 فيتمثل فيما يلي:

- اختيار البلديات الثلاث المستفيدة من المشروع (الطفيلة، الزرقاء، ارد)
- تشكيل الفرق الفنية العاملة على المشروع في البلديات الثلاث.
- جمع البيانات والمعلومات الاقتصادية والاجتماعية لكل بلدية .
- عقد ورشة عمل تعريفية في مدينة الطفيلة لتطوير المقترح المشترك بصورته النهائية .
- تقديم الطلب لتحالف المدن العالمي للحصول على التمويل اللازم.

م - المسح الاقتصادي والاجتماعي للمدن الرئيسية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

الاتفاق مع برنامج الأمم المتحدة على تنفيذ سلسلة من مسوحات الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمدن الرئيسية في المملكة باستخدام أسلوب التحليل السريع بالمشاركة لاحتياجات المدن التنموية ، ومن ثم اختيار المشاريع ذات الأولوية والجدوى الاقتصادية والاجتماعية والتي تتوفر فيها مقومات الاستدامة الذاتية لتنفيذها ، وعلى أن يتم البدء بتطبيق هذا البرنامج في مدينة الكرك بالتعاون مع بلدية الكرك، ومؤسسة إعمار الكرك ، وجامعة مؤتة، والمرصد الحضري لمدينة الكرك، وفي مدينة الطفيلة بالتعاون مع بلدية الطفيلة، ومؤسسة إعمار الطفيلة، وجامعة الطفيلة التقنية.

2) مكافحة الفقر والبطالة من خلال برنامجي حزمة الأمان الاجتماعي وتعزيز الإنتاجية

ضمن جهود الوزارة في مكافحة الفقر والبطالة، فقد تم تبني العديد من المبادرات والبرامج والمشاريع التي من شأنها تحسين الظروف المعيشية في المناطق الفقيرة، وتطوير البيئة الاقتصادية في المجتمعات المحلية المستهدفة وزيادة إنتاجية المواطنين فيها، حيث عملت الوزارة كجهة تنسيقية لتنفيذ هذه المبادرات من خلال المشاركة الفاعلة مع المؤسسات الحكومية الرسمية ومؤسسات المجتمع المحلي والقطاع الخاص، وذلك بهدف خلق آلية تشاركيه في تحقيق التنمية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

ومن هنا جاء إطلاق الحكومة لبرنامج حزمة الأمان الاجتماعي عام 1998 والتي كانت المبادرة الأكثر شمولاً في حينه للتصدي لمشكلتي الفقر والبطالة حيث شملت هذه المبادرة إقامة مشاريع لتطوير البنية التحتية في المناطق الفقيرة وتطوير وتنمية قطاع المشاريع الصغيرة والريادية بالإضافة إلى إعادة هيكلة وتوسيع صندوق المعونة الوطنية ودعم برنامج التدريب والتشغيل. واستمراراً لجهد الحكومة الدؤوب في التصدي لقضايا الفقر والبطالة فقد تم إطلاق برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية في عام 2002 من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي ليكون مكملاً لبرنامج حزمة

الأمان الاجتماعي ولبرامج الحكومة التنموية الأخرى، وفق منهجية جديدة تسعى لرفع وزيادة الإنتاجية للمواطنين من خلال تكامل الجهود ما بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية والأهلية.

بالرغم من تحقيق إنجازات كبيرة وملموسة في مجال تنفيذ المشاريع والأنشطة المتعددة لكل من برنامجي حزمة الأمان الاجتماعي وتعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن ذلك لم يحل دون قيام وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالمراجعة المستمرة لهذين البرنامجين، حيث قامت الوزارة في نهاية عام 2003 بدمج البرنامجين ضمن رزمة واحدة هي "البرامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية" مع الإبقاء على خصوصية التمويل لكل منهما، وذلك بهدف ضمان فعالية تنفيذ المكونات المتعددة للبرنامجين وتحقيقاً للتنسيق والتكامل بينهما ولتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.

المحاور الرئيسية لبرنامجي حزمة الأمان الاجتماعي وتعزيز الإنتاجية:

1. برنامج تنمية التجمعات الريفية	2. برنامج مراكز تعزيز الإنتاجية (إرادة)
3. برنامج المنح الصغيرة والتدخل المباشر	4. برنامج البنية التحتية الداعمة للاستثمار
5. برنامج بناء القدرات المؤسسية للهيئات المحلية " قدرات "	6. مشاريع إسكان الأسر الأشد فقرا
7. مشاريع البنية التحتية في المناطق الفقيرة	8. دعم قطاع المشاريع الصغيرة والميكروية
9. مشاريع جيوب الفقر	10. مشروع النباتات الطبية والعطرية

وذلك كما هو مبين فيما يلي:

1. تم من خلال برنامج تنمية التجمعات الريفية والذي يهدف إلى توسيع قاعدة الاستفادة من المشاريع التنموية وخلق اقتصاديات محلية مستدامة للتجمعات المستهدفة بمشاركة التجمعات المحلية تعمل كنموذج لتطوير مفاهيم العمل وإدارة التنمية المحلية، وخلال عام 2006 تحقيق العديد من الإنجازات، وعلى النحو الآتي:

- أ. استكمال تنفيذ (10) مشاريع في (8) تجمعات ريفية، عملت على توفير أكثر من (30) فرصة عمل.
- ب. استكمال تنفيذ (6) مشاريع ريادية.

2. ومن خلال برنامج مراكز تعزيز الإنتاجية (إرادة) وعن طريق مراكزه الـ (22) المنتشرة في مختلف أنحاء المملكة، والذي يهدف إلى دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم خدمات استشارية وإدارية ومالية تتلاءم مع طبيعة هذه المشاريع والتي من شأنها مساعدة الأفراد في المناطق المستهدفة على إنشاء و/أو تطوير وتوسيع مشاريعهم الإنتاجية الأمر الذي يساهم في تحسين أوضاعهم الاجتماعية

والاقتصادية وبالتالي تعزيز إنتاجيتهم. كما ويسعى إلى تزويد أصحاب هذه المشاريع بالمعرفة والاستشارات والمهارات اللازمة (التدريب) التي تساعد في إدارة مشاريعهم بكفاءة وفعالية، فقد تم خلال عام 2006 تحقيق العديد من الإنجازات، وعلى النحو الآتي:

- أ. المساعدة في إنشاء و/أو توسعة (500) مشروع فردي في مختلف مناطق المملكة.
- ب. المساعدة في إيجاد ما لا يقل عن (1500) فرصة عمل مستدامة.
- ت. مساعدة أصحاب المشاريع بالحصول على (266) قرضا تشغيليا من مؤسسات الإقراض المختلفة.
- ث. عقد ما لا يقل عن (350) ورشة تدريبية لمختلف الفئات المستفيدة.
- ج. تدريب (300) شخص من أصحاب المشاريع (تدريب محول).
- ح. تنفيذ برنامج الزمالة بانتساب ما لا يقل عن (264) متدربا من حديثي التخرج.

3. ومن خلال برنامج المنح الصغيرة والتدخل المباشر والذي يهدف الى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين من خلال تشجيعهم لإنشاء مشاريع إنتاجية ضمن التجمعات الفقيرة المستهدفة، وكذلك عمل مشاريع تشكل استجابة سريعة لحاجات تنمية ملحة إضافة إلى وضع الحلول المباشرة للمشكلات التنموية الظاهرة وذلك من خلال مشاريع المنح الصغيرة والتدخل المباشر، حيث تم تقديم منح للهيئات المحلية وبعض الجهات وقد وفرت المشاريع الإنتاجية الموجهة للهيئات المحلية فرص عمل دائمة ومؤقتة لكثير من المواطنين، وقد تم خلال عام 2006 تحقيق العديد من الإنجازات، وعلى النحو الآتي:

- أ. مراجعة الأسس والمعايير الخاصة بتمويل مشاريع المنح الصغيرة حيث تم تعديل عدد من البنود الخاصة بإمكانية الاستفادة من التمويل للمرة أخرى من المكون في حال كان التمويل المعطى في المرة السابقة أقل من (20) ألف دينار، بالإضافة إلى إمكانية إعطاء تمويل إضافي بقيمة (10%) من التمويل للجمعيات التعاونية.
- ب. بدأ التمويل من خلال المنح الصغيرة يتجه جزئيا نحو التنفيذ غير المباشر من خلال مؤسسات وسيطة، فقد تم عقد اتفاقية مع المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدماء بقيمة (1.25) مليون دينار، لتنفيذ مشاريع إنتاجية لفائدة جمعيات تعاونية خاصة بالمتقاعدين العسكريين، كم تم عقد اتفاقية مع الاتحاد النسائي الأردني بقيمة (200) ألف دينار، لتنفيذ مشاريع إنتاجية لفائدة الاتحادات النسائية والجمعيات التابعة لها.
- ت. تم من خلال هذا البرنامج تمويل (30) مشروعا كمنح صغيرة وبقيمة تمويل إجمالية بلغت (1.9) مليون دينار، ستعمل تلك المشاريع على توفير ما لا يقل عن (200) فرصة عمل دائمة، و(1000) فرصة عمل مؤقتة.
- ث. تم متابعة تنفيذ (60) مشروعا من السنوات السابقة، قيمته الإجمالية (5.5) مليون دينار، عملت على توفير ما لا يقل عن (300) فرصة عمل دائمة، و (1000) فرصة عمل مؤقتة.
- ج. تم من خلال هذا البرنامج تمويل (7) مشاريع كتدخل مباشر وبقيمة تمويل إجمالية بلغت (2.045) مليون دينار.

4. من خلال برنامج البنية التحتية الداعمة للاستثمار والتي تقوم على خدمة المشاريع الإنتاجية والريادية في مختلف القطاعات الزراعية، السياحية وفي جميع المحافظات، بحيث تعمل على تنفيذ العديد من المشاريع السياحية والزراعية الداعمة للاستثمار بالإضافة إلى عدد من المشاريع في المناطق الحرفية ومجمعات السفريات وأسواق الخضار، كما تعمل على إيصال التيار الكهربائي للعديد من المشاريع الإنتاجية في المناطق المستهدفة، فقد تم خلال عام 2006 تحقيق العديد من الإنجازات، وعلى النحو الآتي:

- تم إنجاز مشروع الاستخدام الآمن للمبيدات وضبط النوعية مع وزارة الزراعة.
- تم الانتهاء من إنجاز المشاريع الممولة لوزارة السياحة والآثار.
- تم إنجاز مشروع تطوير المدرسة الفندقية التابعة لكلية عمون.
- تمت المباشرة بتنفيذ اتفاقية مشاريع مكثفة للعمالة - طرق زراعية وملحقاتها - بقيمة (2) مليون دينار مع وزارة الأشغال العامة والإسكان، حيث تم إنجاز (50%) من المشروع.

5. من خلال برنامج بناء القدرات المؤسسية للهيئات المحلية " قدرات " والذي يهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية للهيئات الأهلية غير الحكومية وتمكينها من إدارة وتنفيذ برامجها التنموية والإنتاجية بكفاءة وفعالية عالية، فقد تم خلال عام 2006 تحقيق العديد من الإنجازات، وعلى النحو الآتي:

- أ. بناء القدرات المؤسسية لـ (30) هيئة محلية غير حكومية.
- ب. الاستمرار بتنفيذ (43) مشروعا، وتوفير التمويل والبدء بتنفيذ (20) مشروع إنتاجيا جديدا في التجمعات المستهدفة. وستعمل تلك المشاريع على توفير ما لا يقل عن (250) فرصة عمل دائمة، و(800) فرصة عمل مؤقتة.

6. ومن خلال مشاريع إسكان الأسر الأشد فقرا، والتي تنفذ خلال خمسة مسارات هي:

- الأول: مع وزارة التنمية الاجتماعية لتنفيذ مشروع صيانة وبناء مساكن الأسر الفقيرة بإنشاء وحدات سكنية جديدة وتوسعة وصيانة الوحدات السكنية القائمة.
- الثاني: مع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري ومؤسسات أخرى من القطاعين العام والخاص
- الثالث: مع دائرة الشؤون الفلسطينية لتأهيل الوحدات السكنية في المخيمات.
- الرابع: مشروع الملك عبد الله الثاني لإسكان الأسر الفقيرة
- الخامس: مشاريع إسكان وادي عربة والذي تم تنفيذه من خلال مؤسسة الحق في وادي عربة

تم تحقيق العديد من الإنجازات خلال عام 2006، وعلى النحو الآتي:

- إنجاز المرحلة الأولى من مشروع الملك عبدالله لإسكان الأسر الفقيرة حيث تم إنشاء (560) مسكنا.
- الاستمرار في تنفيذ مشروع إنشاء وصيانة مساكن الأسر الفقيرة (المرحلة الثالثة) الذي ينفذ بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية والذي يتضمن إنشاء حوالي (300) وحدة سكنية بكلفة حوالي (2.6) مليون دينار.

- تم استكمال تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تأهيل مساكن الأسر الفقيرة في المخيمات الذي ينفذ بالتعاون مع دائرة الشؤون الفلسطينية والذي تضمن تأهيل (300) وحدة سكنية في المخيمات بكلفة (1.5) مليون دينار.
- توقيع اتفاقية تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تأهيل مساكن الأسر الفقيرة في المخيمات والتي يتوقع أن تشمل (300) وحدة سكنية أخرى.

7. ومن خلال مشروع تطوير البنية التحتية في المناطق الفقيرة، والذي يهدف إلى تحسين المناخ والظروف المعيشية للمجتمعات الفقيرة من خلال تطوير البنى التحتية في المناطق المستهدفة، والذي يقوم على تنفيذ مشاريع بنية تحتية مادية من طرق وممرات وشبكات صرف صحي، وبنية تحتية واجتماعية مثل مراكز صحية واجتماعية ومدارس، إضافة إلى تشجيع إقامة مشاريع إنتاجية استثمارية في المناطق الفقيرة، فما زال العمل جار في المشروع وكما يلي:

- الاستمرار بتنفيذ مشاريع تطوير البنية التحتية في مواقع جبل الأمير على، حي النهارية ومخيم الطالبية وتحقيق نسبة إنجاز إجمالية تبلغ حوالي (75%).
- الاستمرار بتنفيذ مشروع محطة تنقية الجيزة والطلبية.

8. ومن خلال مشاريع جيبوب الفقر، والتي تم تحديدها استناداً إلى دراسة الفقر التي تم إعدادها من قبل الحكومة والبنك الدولي بواقع (20) منطقة تزيد فيها نسبة الفقر عن 25% اعتبرت مناطق لجيبوب الفقر، تم تحقيق العديد من الإنجازات خلال عام 2006، وعلى النحو الآتي:

أ. العمل على تنفيذ مشاريع تنموية بهدف خلق اقتصاديات محلية نشطة، حيث تم تحديد المناطق العشر الأولى وتمت المباشرة بتنفيذ المشاريع فيها، والتي تتضمن حزمة من التدخلات من بنية تحتية وتدريب وتأهيل وإقراض صغير بالإضافة إلى المشاريع المدرة للدخل والتنمية و بقيمة (5) مليون دينار.

ب. تم طرح عطاء تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع بقيمة (5) مليون دينار.

9. ومن خلال مشروع حماية النباتات الطبية والعطرية الذي يهدف إلى بناء نموذج متكامل للمحافظة على النباتات الطبية والعطرية وتطوير إنتاجها وحفظها وإدارة النباتات البرية وتحسين دخل المجتمعات الريفية وتطوير القدرات المؤسسية، تم تحقيق العديد من الإنجازات خلال عام 2006، وعلى النحو الآتي:

- أ. تم إعداد إطار التعاون مع الجمعيات التعاونية.
- ب. تم تنفيذ (7) دورات تدريبية استفاد منها (200) متدرباً، من المزارعين والمستثمرين والكادر.
- ت. تم تقديم (12) منحة ماجستير و(4) منح دكتوراة.
- ث. تم تنفيذ (3) جولات استطلاعية للمزارعين إلى مصر وسوريا وهولندا والدنمارك.
- ج. تم التعاقد مع شركات خبرة وخبراء لتقديم المساعدة للمزارعين.

- ح. تم إعداد وثيقة مشروع المختبر .
خ. تم البدء بتصدير الأعشاب من خلال المزارعين بواقع (130) طناً.

ايرز ملامح خطة عام 2007:

برنامج مراكز تعزيز الإنتاجية (إرادة):

- المساعدة في إنشاء و/ أو توسعة 500 مشروعا فرديا في مختلف مناطق المملكة المختلفة.
- مساعدة أصحاب المشاريع على الحصول على (266) قرضا تشغيليا من مؤسسات الإقراض المختلفة.

برنامج المنح الصغيرة والتدخل المباشر

- استكمال تنفيذ (61) مشروعا إنتاجيا مدرا للدخل تمويل وتنفيذ (40) مشروعا جديدا.
- استكمال تنفيذ (50) مشروعا من مشاريع التدخل المباشر وتمويل وتنفيذ (30) مشروعا جديدا.
- إيجاد ما يقارب الـ (400) فرصة عمل دائمة، وأكثر من الـ (1500) فرصة عمل مؤقتة.

برنامج البنية التحتية الداعمة للاستثمار

- استكمال تنفيذ مشاريع لتطوير (3) مواقع سياحية.

- تطوير (30) موقعا أثريا جديدا.
- استكمال تنفيذ اتفاقية مشاريع مكثفة للعمالة - طرق زراعية وملحقاتها - مع وزارة الأشغال العامة والإسكان.
- إيصال التيار الكهربائي لعدد من المشاريع الإنتاجية.

برنامج بناء القدرات المؤسسية للهيئات المحلية " قدرات "

- تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج "قدرات" والذي يتضمن بناء القدرات المؤسسية لـ (100) هيئة محلية غير حكومية، وتنفيذ (40) مشروعا جديدا.

مشاريع إسكان الأسر الأشد فقرا

- إنشاء (300) مسكن جديد، وصيانة وتأهيل (300) مسكن.

مشروع تطوير البنية التحتية في المناطق الفقيرة

- استكمال تنفيذ مشاريع تطوير البنية التحتية في موقعي جبل الأمير علي، حي النهارية ومخيم الطالبية.
- المباشرة في تنفيذ مشاريع البنية التحتية في مخيمي جرش والسخنة.

مشاريع جيوب الفقر

- استكمال تنفيذ المرحلة الأولى من المشاريع التنموية في مناطق جيوب الفقر والبالغة (10) مشاريع.
- المباشرة بتنفيذ المرحلة الثانية من جيوب الفقر وبواقع (10) مشاريع جديدة، بقيمة (5) مليون دينار.

مشروع حماية النباتات الطبية والعطرية

- إنشاء (10) مواقع ريادية بالتعاون مع المزارعين والشركات الزراعية.
- سيتم إنشاء (8-10) مواقع إنتاجية بالتعاون مع جمعيات تعاونية.
- إنشاء مختبر ضبط الجودة والتوعية.
- تنفيذ (5) دورات تدريبية و(3) جولات استطلاعية.

إنفاق برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية حتى نهاية عام 2006:

بلغ مجمل الإنفاق من تاريخ 2003/1/1 وحتى 2006/12/31 حوالي (145.85) مليون دينار، موزعة على النحو التالي:

المكون/ السنة	2003	2004	2005	2006	المجموع
1. مشاريع تطوير البنية التحتية	10.60	7.15	5.54	5.51	28.8
2. المنح الصغيرة والتدخل المباشر	11.50	15.08	10.06	8.17	44.88
3. تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة	0.18	0	0	0	0.18
4. التدريب والتشغيل	0	0	0	0	0
5. هيكل صندوق المعونة الوطنية	0.06	0	0.12	0	0.18
6. التجمعات الريفية والتنمية الشاملة	5.47	1.7	2.60	4.15	13.92
7. تطوير الأعمال	4.50	2.90	1.70	1.48	10.59
8. بنية تحتية داعمة للاستثمار	14.58	9.4	4.33	4.41	32.72
9. الإسكان	1.51	4.12	1.85	7.1	14.58
المجموع	48.40	40.35	26.20	30.82	145.85

الباب الرابع: نبذة عن أهم الدراسات المعدة من قبل الوزارة لعام 2006

نبذة عن أهم الدراسات المعدة من قبل الوزارة لعام 2006

1. **دراسة جيوب الفقر:** التي هدفت إلى التعرف على خصائص الفقراء والمناطق الفقيرة التي اعتبرت كجيوب للفقر، حيث تم تنفيذ المرحلة الأولى للدراسة والتي استهدفت أفقر 20 منطقة تزيد نسبة الفقر فيها عن 25%، ويجري العمل على استكمال المرحلة الثانية من الدراسة والتي تستهدف المناطق التي تتراوح نسبة الفقر فيها بين 14،2%-25%.
2. **دراسة تطوير معادلة الاستهداف لصندوق المعونة الوطنية:** يجري العمل وبالتعاون مع البنك الدولي والمؤسسات المعنية على تطوير معادلة استهداف لصندوق المعونة الوطنية، بهدف زيادة كفاءته للوصول إلى الفقراء، وتغطية فجوة الفقر لديهم.
3. **دراسة خرائط الفقر:** يجري العمل وبالتعاون مع البنك الدولي والمؤسسات المعنية، على بناء خرائط الفقر بهدف تحليل مؤشرات الفقر على مستوى أقل من مستوى محافظة أو قضاء. حيث تساعد هذه العملية برفع كفاءة الاستهداف من حيث التجمع الذي يعاني أكثر من ظاهرة الفقر، وبالتالي تصميم التدخل الأنسب على هذا المستوى.

4. **تقرير المخاطر الاقتصادية الربعي:** يغطي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات والتي أظهرت إمكانية استمرار حدوث الضغوط التضخمية في المستقبل، هذا ومن الممكن أن تتراجع حدة هذه الضغوط بشكل طفيف في العام القادم. وقد اظهر التحليل، تراجع المخاطر التي يشهدها عجز الموازنة حيث سجل تراجعاً في مؤشر نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك تراجعت المخاطر في ميزان المدفوعات.
5. **دراسة حول مخاطر المديونية العامة:** تعرضت هذه الدراسة لتحليل مخاطر المديونية العامة في المدى المتوسط 2005-2008 حيث أن المنهجية المتبعة في هذا التحليل هي نفسها المتبعة من قبل صندوق النقد الدولي، وقد تم الاتفاق على الفرضيات والتحليل الناجم عنها مع وزارة المالية، والبنك المركزي. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن مخاطر الدين العام التي يمكن أن تنجم عن تدني النمو الحقيقي واحتمالية تراجع سعر الصرف غير قائمة.
6. **تقرير حول استطلاع الرأي العام الأول والثاني حول الأداء الحكومي:** ضمن إطار نظام الإنذار المبكر، تم القيام بتنفيذ الاستطلاع الأول والثاني للرأي العام حول الأداء الحكومي والبرلماني ووسائل الإعلام المحلية من قبل مركز الاستشارات/ الجامعة الأردنية بالتعاقد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث أظهرت نتائج هذا الاستطلاع توجهاً إيجابياً نحو أداء الحكومة الحالية من قبل الرأي العام الأردني.
7. **دراسة حول تقييم سياسة سعر الصرف:** أظهرت الدراسة أن سياسة سعر الصرف الحالية تعكس استقرار كبيراً، حيث تبين أن سعر الصرف التوازني قريب من سعر الصرف الحقيقي الفعال.
8. **دراسة حول العلاقة بين مخاطر عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة:** حيث تبين من الدراسة أن الزيادة في عجز الموازنة والارتفاع في التكوين الرأسمالي والتراجع في الادخار المحلي كان يرافقها زيادة في العجز في الحساب الجاري.
9. **دراسة القطاع السياحي:** هدفت الدراسة إلى تحليل واقع القطاع السياحي في الأردن والمعوقات التي تواجه هذا القطاع، كما بينت الدراسة التغيرات الحاصلة في تركيبة القطاع من خلال تحليل أعداد السياح وجنسياتهم.
10. **دراسة حول اثر فرض الضريبة على التأمينات الاجتماعية:** تهدف الدراسة إلى تحليل وبيان اثر فرض ضريبة على التأمينات الاجتماعية وهو المقترح الذي ورد في مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل، كما بينت الدراسة أفضل الممارسات الدولية التي جرت في هذا المجال.
11. **دراسة تقييمية لبرنامج المتطوعين اليابانيين:** توضح هذه الدراسة مدى الاستفادة المتحققة من تطبيق برنامج المتطوعين اليابانيين في الأردن، والذي يقدم بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جاكيا)

12. دراسة تقييمية لمشروع النباتات الطبية والعطرية: تم من خلال هذه الدراسة تحليل مكونات مشروع النباتات الطبية والعطرية الممول من وكالة البيئة العالمية بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وتقييم مدى نجاح المشروع في تحقيقه لأهدافه

الباب الخامس: تعزيز التوجه الاستراتيجي وبناء القدرات المؤسسية

تطوير الإدارة الإستراتيجية باستخدام منهج "بطاقات الأداء المتوازن" Balanced Scorecard

اتخذت وزارة التخطيط والتعاون الدولي خطوة رائدة في مجال تطوير الإدارة الإستراتيجية، إذ قامت في عام 2006 ببناء نظام متطور لإدارة خطتها الإستراتيجية باستخدام منهج بطاقات الأداء المتوازن Balanced Scorecards يتم من خلاله متابعة مدى تحقيق الأهداف الإستراتيجية من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية. ومن أهم أهداف هذا المنهج:

- 1- ترجمة رؤية الوزارة لأهداف محددة
- 2- خلق نظام اتصال فعال يمكن موظفي الوزارة من التعرف على دورهم في تحقيق الأهداف
- 3- وضع خطط عمل واقعية لتحقيق الأهداف الموضوعية
- 4- تطوير بيئة عمل محفزة للإبداع والتعلم

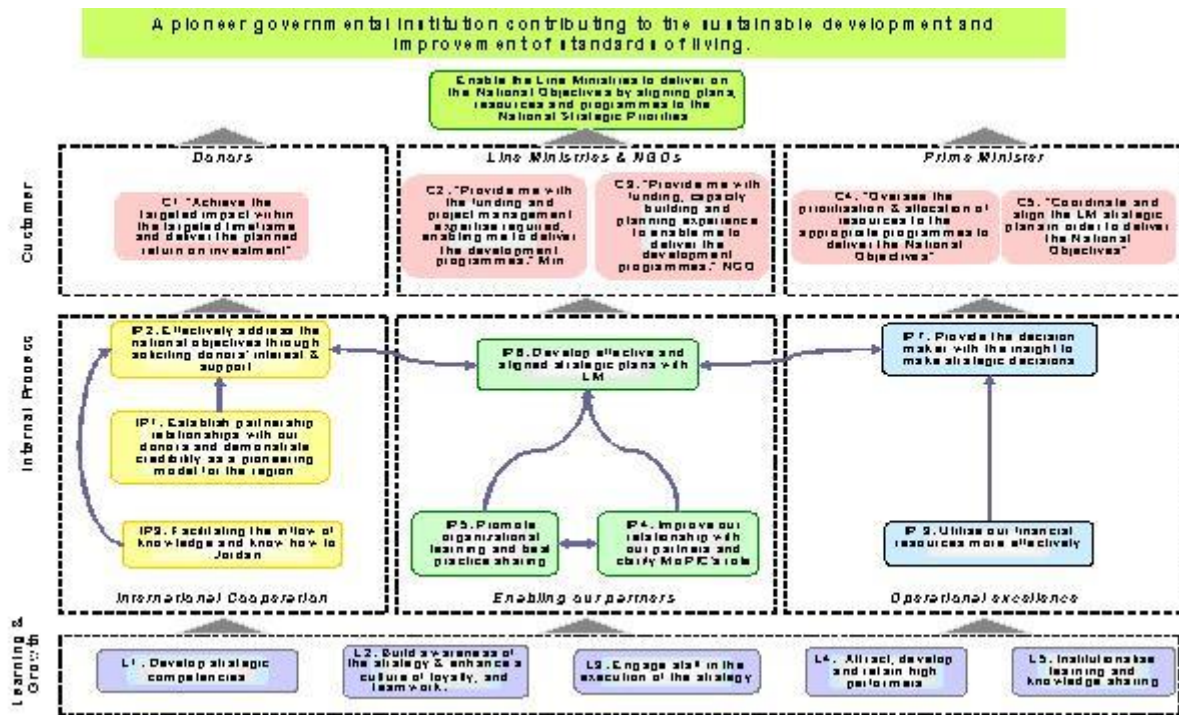
مراحل بناء نظام الإدارة الإستراتيجية باستخدام منهج بطاقات الأداء المتوازن

- المرحلة الأولى:

- بعد مراجعة الخطة الإستراتيجية ودراسة البيئة التشريعية التي تحكم عمل الوزارة، وبناء على تقييم الوضع الحالي، تم تحديد أهداف عملية Objectives لتكون أساساً لنظام بطاقات الأداء المتوازن والتي غطت المحاور الاستراتيجية الرئيسة Perspectives، وبما يشمل:

1. الأثر الذي تحدثه الوزارة ومساهمتها في تحقيق الأهداف الوطنية (Mission)
2. العلاقة بالمتعاملين والشركاء (Customer perspective)
3. كفاءة وفعالية العمليات الداخلية، بما فيها العمليات المالية (Internal Processes & Financial perspective)
4. البيئة التنظيمية الملائمة وعناصر التعلم والإبداع والابتكار (Learning & Growth perspective)

- تم بناء نموذج منطقي يربط الأهداف المختلفة Objectives بعضها ببعض من خلال علاقات سببية cause & effect، بحيث يتدرج هذا النموذج في سياق منطقي من النشاطات المختلفة، التي تقوم بها مختلف مديريات ووحدات الوزارة وكما هو موضح أدناه في مخطط الخريطة الإستراتيجية للوزارة Strategy Map.



• المرحلة الثانية:

- تم تصميم نظام إدارة الأداء وتطوير مؤشرات أداء رئيسية لقياس تحقيق الأهداف بشكل يضمن التوازن بينها على المدى المتوسط والبعيد.
- تم تصميم "نظام التقارير" الخاص بقياس مستويات الانجاز الفعلية مقارنة بالمستويات المستهدفة بحسب مؤشرات الأداء الرئيسية
- تم وضع آلية مراجعة مستمرة "لنظام التقارير" لتطويره بشكل دائم.
- تم وضع خطة عمل لتنفيذ المبادرات والمشاريع Initiatives الموضوعة لتحقيق المستويات المستهدفة من الانجاز.

• المرحلة الثالثة:

- ابتدا التطبيق العملي للنظام ويتم تحليل بيانات جميع مؤشرات قياس الأداء الرئيسية وبكافة المحاور بحيث يتم الاستفادة منها لإعداد وتطوير الخطة الإستراتيجية للوزارة للعام 2007.

تطوير وتطبيق أنظمة الموارد البشرية ومنهجيات الإدارة الحديثة

تطبيقا لمخرجات مشروع إعادة الهيكلة الذي تم اعتماده في عام 2004، قامت الوزارة بتطبيق أنظمة ومنهجيات إدارية حسب أفضل الممارسات، تهدف إلى الارتقاء بالأداء وتحقيق التطوير المؤسسي الذي يشمل جميع موارد الوزارة، وعلى هذا الأساس صممت هذه الأنظمة والمنهجيات المختلفة بما يضمن تحقيق أهداف الوزارة في تطوير بيئة تنظيمية ملائمة للإبداع والتعلم والابتكار.

وفي عام 2006 قامت الوزارة بإجراء التحليل الرباعي SWOT Analysis للتعرف على مدى التغير الذي حصل على مواقع عناصر (الضعف، والقوة، والفرص، والتهديدات) بالمقارنة مع نتائج التحليل الرباعي الذي اجري في عام 2003 فتبين أنه نتيجة لجهود التطوير والتحسين، تمكنت الوزارة من تغيير مواقع عناصر الضعف إلى عناصر قوة وكما هو موضح في الجدول التالي:

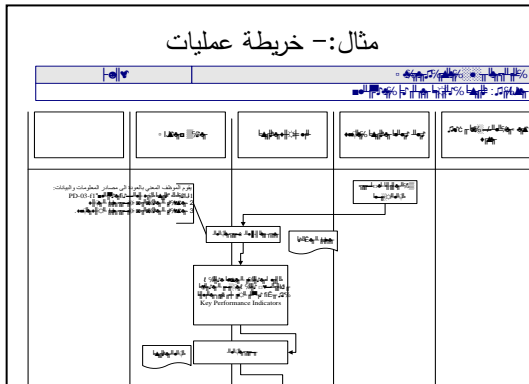
دراسة التحليل الرباعي SWOT Analysis			
2006		2003	
عناصر القوة		عناصر القوة	
S1	القانون الحالي للوزارة	S1	القانون الحالي للوزارة
S2	وجود مؤهلات رئيسية في بعض المواقع	S2	وجود مؤهلات رئيسية في بعض المواقع
S3	بناء القدرات والتطوير	S3	بناء القدرات والتطوير
S4	المرونة والسرعة في التغيير	S4	المرونة والسرعة في التغيير
S5	توفير المعلومات والإحصائيات والدراسات	S5	توفير المعلومات والإحصائيات والدراسات

		S6	المناخ والهيكل التنظيمي
		S7	إدارة الموارد البشرية
		S8	التطبيق الفعال والاستغلال الأمثل للأتمتة والتكنولوجيا
		S9	الضبط والسيطرة والمتابعة على سير العمليات
		S10	تعزيز التوجه الاستراتيجي
	عناصر الضعف		عناصر الضعف
W1	ضعف المناخ والهيكل التنظيمي		
W2	ضعف إدارة الموارد البشرية		
W3	ضعف التطبيق الفعال والاستغلال الأمثل للأتمتة والتكنولوجيا		
W4	غياب التوجه الاستراتيجي		
W5	الضبط والسيطرة والمتابعة على سير العمليات		

ويعود هذا الانجاز في معالجة نقاط الضعف إلى جهود الوزارة في تطبيق مشروع إعادة الهيكلة الشاملة، وفي تغيير الهيكل التنظيمي، وتحديثه كلما دعت الحاجة وحسب متطلبات الخطة الإستراتيجية، وكذلك في تقييم الأثر المترتب على تطبيق المنهجيات الإدارية وأنظمة الموارد البشرية وتحديثها بما يلبي متطلبات تحقيق الأهداف الإستراتيجية والتي من أهمها: نظام الاستقطاب والاختيار والتعيين؛ نظام التدريب؛ نظام المكافآت والحوافز؛ نظام تخطيط الموارد البشرية؛ برنامج التخطيط الاحلالي؛ نظام تقييم الأداء؛ نظام أخلاقيات وآداب المهنة؛ نظام الرواتب والامتيازات؛ نظام الترقية؛ منهجية الاحتفاظ بالموظف؛ منهجية التحسين المستمر؛ منهجية إدارة التغيير؛ منهجية إدارة المخاطر؛ وغيرها.

نظام إدارة الجودة Quality Management System

استكمالا لجهود الوزارة في تحديد وتصميم وتوثيق جميع عملياتها الرئيسية، ضمن خطوة تهدف إلى أمثلة ونمذجة كافة عمليات الوزارة وتوثيق إجراءات العمل المعيارية Standard Operating Procedures وخرائط العمليات التوضيحية لهذه الإجراءات Processes Maps (الشكل أدناه)، قامت الوزارة في عام 2006 بمراجعة وتحديث وتطوير وتبسيط هذه العمليات بما يساهم في رفع كفاءتها وفعاليتها. تم خلال هذه المراجعة - واعتمادا على التغذية الراجعة من جميع المتعاملين داخليا وخارجيا - تحديد مخرجات ومدخلات تلك العمليات وتطوير مؤشرات قياس أدائها Key Performance Indicators بما ينسجم مع القوانين والأنظمة ويلبي احتياجات هؤلاء المتعاملين.



كما اشتملت هذه المراجعة على تحديد الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية اللازمة لانجاز هذه العمليات والعلاقات والتقاطعات الداخلية والخارجية. تهدف الوزارة من خلال توثيق عملياتها الرئيسية في إجراءات عمل معيارية وخرائط العمليات التوضيحية لهذه الإجراءات إلى ضمان فاعلية إجراءاتها وكفاءتها

و لضمان أن أية تغييرات في الإجراءات والعمليات تسهم في منع الازدواجية في العمل وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بما يرفع من مستوى جودة الخدمة المقدمة للمتعاملين وبما يساهم بشكل كبير في تحقيق رسالتها وأهدافها . كما تجدر الإشارة إلى أن إجراءات العمل المعيارية الموثقة والمعمول بها في الوزارة، تساهم مخرجاتها في تحقيق الأهداف الإستراتيجية Objectives الواردة في محور العمليات الداخلية Internal Processes Perspective، أحد محاور الخريطة الإستراتيجية للوزارة ضمن منهج بطاقات الأداء المتوازن Balanced Scorecards، والذي قامت الوزارة ببنائه في العام 2006.

مشاريع ومبادرات استخدامات التكنولوجيا المساندة:

حرصت الوزارة في العام 2006 على دعم كافة جهودها ومبادراتها الهادفة إلى التحسين المستمر باعتماد آخر التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات، حيث عملت الوزارة على استخدام أحدث الأنظمة وعلى النحو التالي:

- تم الانتهاء من تطوير المرحلة الأولى من شبكة المعلومات الداخلية (Intranet)، وسيتم في المرحلة الثانية خلال عام 2007 تفعيل بعض الخدمات الكترونياً ليستفيد منها الموظفون من خلال هذه الشبكة الداخلية.
- متابعة تزويد كافة موظفي الوزارة بخدمة الانترنت والبريد الالكتروني.
- الاستمرار في تطوير وتحديث الموقع الالكتروني للوزارة وموقعي كل من وحدة برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية ومشروع النباتات الطبية والعطرية.
- تصميم موقع الكتروني لمنندى المستقبل.
- تم تطوير نظام أرشفة الديوان بحيث تم إضافة خدمة متابعة الكتب الصادرة والواردة من خلال مدراء المديريات ورؤساء الأقسام.
- تم استبدال النظام المستخدم لأرشفة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية (ZyLab) بنظام أكثر تطوراً وفعالية وهو (VisionFile) المستخدم سابقاً في نظام أرشفة الديوان بعد إجراء التغييرات اللازمة عليه، وسيتم تفعيل النظام كذلك لأرشفة كافة الاتفاقيات في الوزارة.
- متابعة تفعيل أنظمة الموارد البشرية والرواتب (Web-based) وإجراء العديد من التعديلات عليها.
- متابعة تفعيل نظام تقييم الأداء الآلي والمربوط مع أنظمة الموارد البشرية.
- متابعة تفعيل شبكة معلومات الموظفين الذاتية (MenaME).
- تطوير نظام لمتابعة المنح والمساعدات الخارجية ونظام للدورات والبعثات الخارجية.
- تم الانتهاء من تحضير نظام متابعة البرامج والمشاريع Program one وتهيئته ليتم استعماله عن طريق الانترنت من قبل الجهات الحكومية المختلفة لمتابعة برامجهم ومشاريعهم من خلاله.

- تم الانتهاء من تطوير آلية النسخ الاحتياطي واسترجاع البيانات بتطبيق نظام (HP Data Protector) لأخذ النسخ الاحتياطية بشكل آلي للأجهزة الرئيسية ومعلوماتها في الوزارة.
- الانتهاء من تحليل نظام يخدم قسم الحركة وسيتم تطويره في الربع الأول من عام 2007.
- تعزيز مفهوم إدارة ونقل المعرفة بتفعيل استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات المتاحة في الوزارة.

تطوير ورفع كفاءة الموارد البشرية في الوزارة لعام 2006

من خلال دراسة الاحتياجات التدريبية لموظفي الوزارة (Training Needs Assessment) تم وضع خطة تدريبية لثلاث سنوات 2005، 2006، 2007، وروعي في اختيار البرامج التدريبية تجسير الفجوة بين أداء الموظف الفعلي والأداء المستهدف وذلك من خلال تقارير تقييم الأداء السنوية، كما غطت الخطة التدريبية متطلبات الوظيفة كما تبينها بطاقات الوصف الوظيفي، ولم تغفل الخطة التدريبية إدراج برامج تدريبية حسب متطلبات الخطة الإستراتيجية للوزارة.

نفذت الوزارة خططها التدريبية لعام 2006 حسب متطلبات الخطة الإستراتيجية، والاحتياجات التدريبية للموظفين، حيث استفاد 182 موظفاً من البرامج والدورات التدريبية من أصل 278 موظفاً أي بما نسبته (65.5%) وحسب التوزيع المبين في الشكل أدناه:

نسبة المشاركين إلى العدد الكلي موزعة على المديريات (2006)



نشر المعرفة واكتسابها:

- توفير التدريب داخل الوزارة لـ (17) طالباً من الطلبة المرشحين من قبل مؤسساتهم التعليمية.
- توفير التدريب داخل الوزارة لموفدي وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية والبالغ عددهم (31) موظفاً على ثلاث دفعات، في مختلف المواضيع التي تعالجها الوزارة.
- المشاركة في ورشة عمل نظمها البنك الدولي في سيؤول/ كوريا خلال الفترة 2006/9/30-27 حول كفاءة استهلاك الطاقة وتم تقديم ورقة عمل حول التجربة الأردنية في هذا المجال
- المشاركة في ورشة عمل نظمها المركز الوطني لبحوث الطاقة حول استخدامات الطاقة المتجددة وتم تقديم ورقة عمل حول استخدامات الطاقة المتجددة والخطط المستقبلية لزيادة استغلالها في الأردن
- المشاركة في المؤتمر الدولي " The Use of Space Technology for Water Management " في اسبانيا خلال الفترة 9/28-2006/10/6 وتم تقديم ورقة عمل تحت عنوان " GIS Applications in Water Resource Management in Jordan "

- المشاركة في مؤتمر المياه العالمي الرابع والذي عقد في المكسيك خلال الفترة 16-23/3/2006، حيث تم المشاركة في إعداد تقرير حول نتائج المؤتمر باللغتين العربية والانجليزية تم نشره على الموقع لالكتروني www.IDRC.org.
- المشاركة مع Lead International في الإعداد وتنفيذ دورة " Project Design and Management Training Programme For Professionals in the Water Sector" والتي عقدت في اليمن في الفترة 18-22/11/2006 والممولة من GTZ و FAO

البعثات الدراسية:

في عام 2006 استفاد موظفان اثنان من البعثات الدراسية الممولة من حساب المنحة الأمريكية وذلك في مجالات : إدارة تكنولوجيا المعلومات، والإدارة العامة بالإضافة إلى سبعة عشر موظفا التحقوا في السنوات السابقة ببرامج الدراسات العليا ومازالوا على مقاعد الدراسة.

التحفيز والمكافأة

تحقيقاً لهدف تحفيز الموظف وزيادة إنتاجيته تقوم الوزارة بتقدير جهود موظفيها الذين يتمتعون بالكفاءة العالية ويعملون بروح الفريق، وذلك من خلال منح مكافآت موظف الشهر، ومكافآت انجاز، ومكافآت التحصيل العلمي، وتكريم خدمة العشر سنوات، وتكريم انتهاء الخدمة، ومكافأة الجدارة، ومكافأة المديرية/الوحدة المتميزة، وحسب معايير محددة وواضحة في نظام المكافآت والحوافز.



- **جائزة موظف الشهر:** تمنح هذه الجائزة شهريا لأحد الموظفين تقديرا لانجازاته المتميزة.
- أسماء الموظفين الذين حصلوا على جائزة موظف الشهر لعام 2006 مرتبين حسب الأشهر:
- السيد برهان الصمادي، السيدة مرام زايد، السيد محمد أبو جاموس، الآنسة أميرة مخيمر، السيد معتز القطب، السيدة صباح العرجاء، السيدة هنا سعد، السيد مراد زعاترة، الآنسة جيهان أبو تايه، السيد سعيد المحروم، السيد جمال الرفايعة، السيد عليان الخطيب.



▪ **جائزة انجاز:** تمنح هذه الجائزة لفرق عمل قامت بتنفيذ نشاطات ومبادرات متميزة.

أعضاء الفرق التي حصلت على جائزة انجاز في العام 2006:

- فريق تطوير المواقع الالكترونية للوزارة والمشاريع التي تنفذها: يسار الدغمي، ماريون بطاينة، ميساء ابو نوار، ربي الترك، فتوح يونس، حمزة المزرعاوي

- فريق تطوير النظام الآلي للمنح والقروض: فوزان الهروط، منال كريشان، أمل خضر، ميساء سلمان، وفيقة حجاج

- فريق إعداد برنامج العمل التنفيذي للحكومة (2007-2009): م. لمياء الزعبي، م. محمد الدويري، م. رنا ابو الهيجاء، م. رشا قديسات، منى حبيب

جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية (الدورة الثالثة 2006-2007)

قدمت وزارة التخطيط والتعاون الدولي تقرير إجابات أسئلة معايير جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية (الدورة الثالثة) في الوقت المحدد، وذلك بعد أن استكملت متطلبات التميز في هذه المعايير. وهذه المشاركة هي الثانية للوزارة في هذه الجائزة التي تمنح على المستوى الوطني، إذ أنها شاركت في الدورة السابقة وحصلت على المرتبة الثانية في الترتيب العام على الوزارات، بالإضافة إلى فوز اثنين من موظفيها بجائزة الموظف الحكومي المتميز.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

ص.ب. 555 عمان (11118) الأردن

هاتف رقم 46444466 (9626) فاكس 4642247 (9626)

البريد الالكتروني mop@mop.gov.jo

www.mop.gov.jo